

Distr.: General  
30 October 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١٦ تشرين  
الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير الأمين العام\*\*

## المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة .....
٥	ألف - لمحة عامة .....
٥	باء- افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة .....
٨	جيم - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي .....
٩	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة .....
٩	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج .....
٥١	ثانيا - الموارد المالية .....
٥٢	ألف - الاحتياجات الاجمالية من الموارد المالية .....
٥٣	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية .....

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

\*\* يعكس تاريخ تقديم هذا التقرير اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠٢/٧١ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وقرار مجلس الأمن  
٢٣٥٠ (٢٠١٧) في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271117 271117 17-19047 (A)



٥٣	.....	عوامل الشغور	- جيم
٥٤	.....	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	- دال
٥٥	.....	التدريب	- هاء
٥٥	.....	برنامج الحد من العنف المجتمعي	- واو
٥٧	.....	الأنشطة البرنامجية الأخرى	- زاي
٥٨	.....	المشاريع السريعة الأثر	- حاء
٥٨	.....	تحليل الاحتياجات من الموارد	- ثالثاً
٦٣	.....	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	- رابعاً

## المرفقات

٦٤	.....	التعريفات	- الأول
٦٦	.....	المخططات التنظيمية	- الثاني
٦٨	.....	معلومات بشأن اعتمادات التمويل والأنشطة الخاصة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	- الثالث
٧٤	.....	خريطة	

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، البالغة ١٠٠ ١٨٢ ٩٣ دولار.

وقد أنشأ مجلس الأمن البعثة، بموجب قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وقرر أن تتألف البعثة من سبع وحدات من الشرطة المشكلة، أو ٩٨٠ فرداً، و ٢٩٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٣٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التمس المراقب المالي موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات لتغطية الاحتياجات الأولية من الموارد المقدره اللازمة لبدء أنشطة البعثة للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأذنت اللجنة للأمين العام بالدخول في التزامات تصل إلى ٢٥ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتأخذ الميزانية المقترحة الحالية في الاعتبار المبلغ الذي أذنت به اللجنة. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ٢٩٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٩٨٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ١٦٠ موظفاً دولياً، و ١٨٥ موظفاً وطنياً، و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣٨ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد رُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من ١٦ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بهدف البعثة من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، والمصنفة وفقاً للعناصر (الأمن والاستقرار، والشؤون السياسية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والدعم). ونُسب موظفو البعثة إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا إلى البعثة ككل.

ورُبطت الشروح المتعلقة بطبيعة وأساس مستويات الموارد، البشرية والمالية على حد سواء، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

### الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد فترة الميزانية من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الموارد المأذون بها من ١٦ تشرين أول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٨	مجموع التقديرات من ١٦ تشرين الأول/ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
(١)	(٢)	(١)+(٢)=(٣)
١١ ٠٤٧,١	٢٣ ٢٣٢,٧	٣٤ ٢٧٩,٨
٦ ٦٢٥,٨	٢٠ ٢٠٩,٠	٢٦ ٨٣٤,٨
٧ ٣٢٧,١	٢٤ ٧٤٠,٤	٣٢ ٠٦٧,٥
٢٥ ٠٠٠,٠	٦٨ ١٨٢,١	٩٣ ١٨٢,١
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
الموظفون المدنيون		
التكاليف التشغيلية		
إجمالي الاحتياجات		

الموارد المأذون بها من ١٦ تشرين أول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٨	مجموع التقديرات من ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
(١)	(٢)	(١)+(٢)=(٣)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٨٨٨,٥	٢ ٤٨٣,٩
صافي الاحتياجات	٦٦ ٢٩٣,٦	٩٠ ٦٩٨,٢
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-
مجموع الاحتياجات	٦٨ ١٨٢,١	٩٣ ١٨٢,١

الموارد البشرية<sup>(١)</sup>

شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون (ج)	الموظفون الوطنيون (ب)(ج)	متطوعو الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
<b>التوجيه التنفيذي والإدارة</b>					
-	-	١٦	١٦	٣	٣٥
<b>العناصر</b>					
<b>الأمن والاستقرار</b>					
٢٩٥	٩٨٠	٢١	١٠	-	١٣٠٦
<b>الشؤون السياسية وسيادة القانون</b>					
-	-	٢٢	٣٧	٣٨	٩٧
<b>حقوق الإنسان</b>					
-	-	٩	٩	٣	٢١
<b>الدعم</b>					
-	-	٩٢	١١٣	-	٢٠٥
<b>٢٩٥</b>	<b>٩٨٠</b>	<b>١٦٠</b>	<b>١٨٥</b>	<b>٦</b>	<b>١ ٦٦٤</b>

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) مُؤَلِّت جميع وظائف الموظفين الدوليين والوطنيين في إطار المساعدة المؤقتة العامة لفترة الشهرين ونصف الشهر الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في إطار سلطة الالتزام التي أُذنت بها اللجنة الاستشارية. ويقترح أن تُنشأ كوظائف عادية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولا - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - لمحة عامة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تمتد من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ٢ - وقد عُهد إلى البعثة بولاية مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو مساعدة حكومة هايتي على مواصلة دعم الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها؛ وتعزيز مؤسسات سيادة القانون في هايتي، بما في ذلك قطاعا العدالة والإصلاحات؛ والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك من خلال الرصد والإبلاغ والتحليل.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر الواردة أدناه. وصُنفت الأطر بحسب أربعة عناصر، هي: الأمن والاستقرار؛ والشؤون السياسية وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.
- ٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن خلال فترة عمل البعثة، وستُتيح مؤشرات الإنجاز قياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسب موظفو البعثة إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا إلى البعثة ككل.

### باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

- ٥ - كان تنصيب جوفينيل موييز رئيسا لهايتي في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، عقب اختتام عملية انتخابية مطولة في أوائل عام ٢٠١٧، بمثابة استعادة للنظام الدستوري بعد فترة من الحكم الانتقالي. ويُنظر إلى إنشاء هيئة تشريعية جديدة تضم ممثلين من مختلف مكونات الطيف السياسي على أنه أمر ينطوي على احتمال تحقيق الاستقرار بين فرعي السلطة. وشكل رئيس الوزراء، جاك غني لافونتان، حكومة في آذار/مارس ٢٠١٧، ووضع خريطة طريق لتنفيذ أولويات الإصلاح. وفي أيار/مايو، أطلق الرئيس موييز مبادرته الرئيسية، وهي "قافلة التغيير"، الرامية إلى إعادة تنشيط قطاعات الزراعة والبيئة والنقل على النحو المبين في برنامج الحكومة. وبوجه عام، أدت هذه التطورات إلى تهيئة الحيز السياسي والاستقرار المؤسسي اللذين تشتد الحاجة إليهما من أجل معالجة التحديات الأكثر إلحاحا في البلد.
- ٦ - وفي ضوء تحسن البيئة السياسية وازدياد الاستقرار، قضى مجلس الأمن، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء بعثة متابعة لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، من أجل القيام، في جملة أمور، بمساعدة حكومة هايتي على تعزيز مؤسسات سيادة القانون؛ ومواصلة دعم الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها؛ والاضطلاع بالرصد والإبلاغ والتحليل في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قضى مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) بأن يقوم الممثل الخاص للأمين العام أيضا بدور المساعي الحميدة والدعوة على المستوى السياسي لكفالة التنفيذ التام للولاية؛ ويرتبط تحديد سيادة القانون وتطوير الشرطة وحقوق الإنسان بوصفها الأولويات

الرئيسية للبعثة بالتقييم الذي يفيد بأن التقدم المحرز في هذه المجالات أمر حاسم للحفاظ على الاستقرار في الأجل الطويل والحفاظ على مكاسب حفظ السلام وبناء السلام التي جُنيت خلال العقد الماضي في هايتي. وإن إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات طوال فترة ولاية البعثة سيكون مهما أيضا لنجاحها بوجه عام.

٧ - وستقوم العناصر الفنية للبعثة (الأمن والاستقرار؛ والشؤون السياسية وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان) بالعمل معاكفريق من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبعثة المتمثلة في زيادة الكفاءة المهنية والمساءلة في المؤسسات الهايتية الرئيسية لسيادة القانون. وستستخدم البعثة، من خلال قيادتها السياسية، دورها فيما يتعلق بالمساعي الحميدة تجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق أهدافها في تنفيذ الولاية، مما يزيد من أثرها إلى أقصى حد على الرغم من وجودها المحدود نسبيا.

٨ - وبغية توسيع نطاق التوعية السياسية للبعثة، ونظرا للتركيز المتوقع للعاملين في العاصمة، سيكون للبعثة فريق مؤلف من أفراد ذوي خبرة في مجالات الشؤون السياسية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وذلك في إطار هيكل ملاك موظفيها الأساسي. وسيطلب من الفريق الأساسي، الذي يشار إليه في هذا التقرير بالفريق المتنقل، السفر إلى جميع المناطق التسع خارج بور - أو - برنس للاضطلاع بالأنشطة المقررة، بما في ذلك الدعوة والرصد ودور الإنذار المبكر بطريقة محدّدة الأهداف. وسيرافق الفريق المتنقل في سفره موظفون مدنيون ذوو خبرة ذات صلة من أقسام أخرى بناء على طبيعة الأنشطة التي يُتوقع الاضطلاع بها. وتحقيقا لهذه الغاية، تراعي الاحتياجات من الموارد الوثيرة المتوقعة للسفر في مهام رسمية وتشمل أحكاما للنقل البري والجوي الفعال والمأمون والموثوق به.

٩ - وإضافة إلى استخدام مركبات الأمم المتحدة، سيستخدم الموظفون المدنيون طائرات مخصصة للسفر إلى المناطق، بما في ذلك إلى الوجهات الأبعد والوجهات التي يصعب الوصول إليها مثل بورت دو باي، ومقاطعات الشمال الشرقي، وجيريمي، وغراند آنس، التي ستتوافر لها آليات جاهزة مسبقا في مواقع شرطة الأمم المتحدة. وستستخدم وحدات الشرطة المشكلة العنّاد الجوي التابع للبعثة للسفر إلى أي منطقة من أجل المساعدة في التصدي للتهديدات الأمنية التي تتجاوز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية.

١٠ - وفي سبيل تعزيز الأمن والاستقرار، ستضع البعثة وحدات الشرطة المشكلة السبع التابعة لها في خمس مناطق للحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية من خلال تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية الهايتية في الحفاظ على القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك لحماية المدنيين، ولا سيما خارج العاصمة، حيث لا تزال الشرطة الوطنية أشد ضعفا. وستُسيّر وحدات الشرطة المشكلة دوريات ميدانية مشتركة مع الشرطة الوطنية لزيادة إبراز وجودها وتوفير التدريب أثناء العمل لصقل مهارات ضباط الشرطة الوطنية.

١١ - وستركز البعثة أيضا على مواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية على المستوى المؤسسي، في إطار خطتها الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وسيتمكن ذلك البعثة من مواصلة التعزيز التدريجي لقدرة الشرطة الوطنية الهايتية لكي تعمل على نحو مستقل دون دعم تنفيذي دولي. وستوفر البعثة في المناطق التي تنتشر فيها وحدات الشرطة التابعة لها الحماية للمدنيين المعرضين لتهديدات وشيكة بالعنف البدني، وذلك في حدود قدراتها. وسيتم توفير هذه الحماية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤوليات الدولة المضيفة. وسيتم تقديم التوجيه الإشرافي والمشورة الاستراتيجية إلى كبار الموظفين من خلال وجود ما يصل إلى

٢٩٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة والموظفين الخبراء المتعاقدين داخل المديرية العشر للمقاطعات في موقع مشترك. وستشمل مجالات هذا التركيز ما يلي: (أ) بناء القدرات في إدارة الشرطة؛ (ب) إدماج المهارات التقنية والمتخصصة في مجال الإدارة والتحقيق؛ (ج) تنفيذ استراتيجيات الحفارة المجتمعية؛ (د) وضع برامج تدريبية في المجالات الرئيسية المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك في مجال الاعتقال والاحتجاز واستخدام القوة؛ (هـ) تعزيز آليات المساءلة، بما في ذلك المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية؛ (و) دعم برامج الوقاية من العنف الجنسي والجسدي.

١٢ - وفيما يتعلق بسيادة القانون، ستضطلع البعثة بما يلي: (أ) العمل بالشراكة مع السلطات المحلية لتعزيز آليات المساءلة والرقابة في قطاع العدل، من قبيل المجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العليا والمؤسسات المماثلة؛ (ب) دعم الجهود الرامية إلى إنشاء نظام عدالة عادل ومستقل وذو مصداقية وفعال مع التركيز بوجه خاص على تعزيز نظام العدالة الجنائية؛ (ج) دعم قدرة مديرية إدارة السجون وإجراء الإصلاحات المتوخاة في خططها الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، من أجل تحسين ظروف السجون؛ (د) دعم الجهود الرامية إلى وضع تشريعات رئيسية واعتمادها وتنفيذها، لا سيما فيما يتصل بالعدالة والإصلاحات والإصلاح الانتخابي.

١٣ - وسيركز عمل البعثة في مجال حقوق الإنسان على دعم جهود المجتمع المدني ومكتب حماية المواطنين في الاضطلاع بدورهما الرقابي لمنع خرق الدستور وضمان احترام حقوق الإنسان في هايتي. وستعمل البعثة أيضا على تعزيز جهود المجتمع المدني في سعيه إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية وستساعد في زيادة تعاون الحكومة مع آليات حقوق الإنسان من أجل جملة أمور تشمل تحسين الامتثال للضوابط الدولية لحقوق الإنسان التي تم توقيعها والتصديق عليها.

١٤ - وستستخدم البعثة نهجها المبتكر في سيادة القانون للتصدي للتحديات المحلية والوطنية على السواء. وسيركز برنامج البعثة للحد من العنف الأهلي على سيادة القانون عن طريق الاستفادة من مجالات أساسية مثل الحصول على المساعدة القانونية للمجتمعات المهمشة، مع التركيز على قضايا العدالة الجنسانية؛ ومبادرات إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء والسجناء وأفراد العصابات السابقين؛ وتوليد الدخل والتدريب المهني للشباب المعرضين للخطر؛ والحفارة المجتمعية. وفي الوقت نفسه، ستضع البعثة نهجاً مجتمعياً تراعي الاعتبارات الجنسانية لتعزيز المشاركة المدنية في المسائل السياسية ومسائل حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، سيشكل برنامج الحد من العنف الأهلي جوهر تركيز المجتمع المحلي على نهج سيادة القانون في البعثة. وعلى المستويات المحلية في جميع أنحاء البلد، ستشرف الأفرقة المتنقلة على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، مع التركيز على تقديم الدعم في مجالات الهياكل الأساسية والمعدات اللازمة لمؤسسات العدالة والإصلاحات وغيرها من المؤسسات الأمنية في تسع مقاطعات إقليمية، وكذلك في بور - أو - برنس.

١٥ - وسيجري تنفيذ نهج سيادة القانون بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري على مدى فترة ولاية البعثة المتوقعة لمدة سنتين (انظر الفقرة ١٩ أدناه)، بغية ضمان الانتقال المسؤول والسلس للمهام الرئيسية المتعلقة بسيادة القانون إلى حكومة هايتي والجهات الفاعلة في مجال التنمية. وستضع البعثة برنامجاً جديداً مشتركاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تقديم الدعم إلى مؤسسات الشرطة والعدالة والإصلاحات، وذلك مواصلة للبرنامج الذي وضعته بعثة تحقيق الاستقرار. وسيُعَد البرنامج الجديد الفريق القطري للاضطلاع بدور أكبر في هذه المجالات مع قيام الأمم

المتحدة تدريجياً بإلغاء عمليات حفظ السلام التابعة لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكون الاحتياجات من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى حاسمة بالنسبة للفريق القطري والجهات الفاعلة الأخرى باعتبارها التمويل الأولي لاجتذاب الدعم المالي في المستقبل من الجهات المانحة. واستناداً إلى المشاورات الأولية، بما في ذلك المشاورات مع حكومة هايتي، وتمشياً مع توصيات جهة التنسيق العالمية التابعة للأمم المتحدة لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، وبعد إيفاد ممثلي البعثة إلى هايتي في أيار/مايو ٢٠١٧، سيركز هذا الدعم على ما يلي: (أ) تنفيذ التشريعات الرئيسية؛ (ب) تعزيز مكاتب المساعدة القانونية والولايات القضائية النموذجية؛ (ج) تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لمديرية إدارة السجون؛ (د) تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تجديد مفوضيات الشرطة الوطنية وإصلاحها؛ (هـ) الاضطلاع بمبادرات مكافحة الفساد؛ (و) دعم جهود المجتمع المدني ومكتب حماية المواطنين في الاضطلاع بدورهم الرقابي لمنع خرق الدستور وضمان احترام حقوق الإنسان في هايتي.

١٦ - ولئن كان هيكل ملاك الموظفين المقترح للبعثة محدوداً فهو يتسم بالقوة اللازمة لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها على نحو فعال. وسيعمل الموظفون في موقعين في بور - أو - برنس (قاعدة اللوجستيات في مقر البعثة ومعسكر جابوراندي). وسيعمل ضباط شرطة الأمم المتحدة البالغ عددهم ٢٩٥ ضابطاً في ١٧ موقعاً مشتركاً لمفوضيات الشرطة الوطنية الهايتية في جميع أنحاء البلد. ومن بين وحدات الشرطة المشكلة السبع، ستعمل ثلاث وحدات انطلاقاً من بور - أو - برنس وستعمل أربع وحدات في المناطق (الشمال، وأرتيبونيت، ونيب، وجراند آنس). وستقدم البعثة الدعم اللوجستي لأفراد الشرطة المشكلة، وستقوم برصد معايير السلامة والبيئة في معسكرات وحدات الشرطة المشكلة. وسيعمل قوام يضم ٣٨ موظفاً من موظفي السجون الذين توفرهم الحكومة في مقر مديرية إدارة السجون وفي تسعة سجون معتمدة. وإضافة إلى ذلك، ستغطي الفرق المتنقلة، بما في ذلك أفراد من قسم الإصلاحات، السجون العشرة المتبقية وأربعة مراكز احتجاز تابعة للشرطة.

١٧ - وتستند الميزانية المقترحة إلى عدد من الافتراضات الرئيسية، أهمها أنه سيجري الحفاظ على بيئة سياسية مستقرة نسبياً خلال الفترة المالية، وأن حكومة هايتي ستظل لديها الإرادة اللازمة للأخذ بإصلاحات رئيسية، استناداً إلى العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة. وإن التحسن التدريجي للحالة الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أن يزيد من قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات وإدارتها، بما في ذلك الإيرادات المحصلة نتيجة لتحسين ممارسات إدارة الجمارك والحدود. وستعاون الكيانات الرائدة في القطاع الخاص في هايتي على نحو بناء وستدعم تحسين وظائف الدولة بما في ذلك من خلال إنفاذ القانون وتوفير الخدمات العامة الأساسية. وستظل العلاقات مع الجيران الإقليميين إيجابية إلى حد كبير، ولا سيما مع الجمهورية الدومينيكية، في إدارة عبء المهاجرين من أصل هايتي، فضلاً عن الأشخاص المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية.

## جيم - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

١٨ - ستتعاون البعثة مع المنظمات الإقليمية على تنفيذ الأهداف التي كُلفت بها، بوسائل منها إجراء مشاورات مع منظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة الكاريبية. وستعمل البعثة في شراكة مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية على دعم الحوار الثنائي الرفيع المستوى بين هايتي والجمهورية الدومينيكية.

## دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

١٩ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٢٢ قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، وضع استراتيجية خروج متوقع مدتها سنتان، تستند إلى نقاط مرجعية واضحة، للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة في هايتي لا يتصل بحفظ السلام، ومن المقرر أن تُقدّم الاستراتيجية في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، سيكون من بين الأهداف الأساسية للبعثة نقل المهام الرئيسية في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والأمن إلى فريق الأمم المتحدة القطري وإلى الشركاء الآخرين، بما في ذلك حكومة هايتي. وإثر تقييم لقدرات حكومة هايتي ولقدرتها على تولي المهام دون مساعدة من البعثة، وتمشيا مع التخطيط للمرحلة الانتقالية، ستنتقل المجالات التي لم تعد فيها هايتي بحاجة إلى دعم دولي إلى الحكومة. وستدرج المجالات التي ما زالت الحكومة بحاجة إلى دعم دولي بشأنها في الأولويات البرنامجية والإنمائية الطويلة الأجل من الفريق القطري.

٢٠ - وستعمل قيادة البعثة أيضا بالتشاور الوثيق مع المبعوثة الخاصة للأمين العام لهايتي، لضمان التنسيق الوثيق للأنشطة المتصلة بالكوليرا، بما في ذلك تنفيذ النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي. وسيسهّل التنسيق على أرض الواقع نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية. وسيكون التنسيق مع المبعوثة الخاصة ضروريا أيضا لكفالة وضع رؤية استراتيجية متماسكة وشاملة لأولويات الدعم الطويل الأجل لهايتي، على أساس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في شراكة مع الحكومة.

٢١ - وستظل مجموعة الاثني عشر الموسعة (مجموعة مكونة من ١٦ شريكا تقنيا وماليا للحكومة هايتي) تعمل برئاسة يشترك فيها نائب الممثلة الخاصة للأمين العام وسفير سويسرا. ويتوقع أن يتعزز دور هذه المجموعة بعد قيام السلطات الهايتية بوضع الإطار الجديد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٧-٢٠٢١)، بما في ذلك في سياق سيادة القانون، وهو ما يشكل جزءا من ولاية البعثة. ومن المتوقع إنشاء لجنة توجيهية وطنية على المستوى الوزاري، تشارك في رئاستها الأمم المتحدة، للإشراف على تنفيذ الإطار.

٢٢ - وسيواصل فريقا الأمم المتحدة القطريان في هايتي والجمهورية الدومينيكية عقد اجتماعات، وقد اتفقا على مواصلة تعزيز التعاون بين البلدين، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة والخدمات الاجتماعية والحكومة. ومع ازدياد التعاون بين حكومتي البلدين، يتوقع أن تزيد الأمم المتحدة مستوى الدعم الذي تقدمه لغرض التسوية المشتركة للمسائل التي تمم البلدين.

## هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٢٣ - تيسيراً لعرض مقترحات الموارد البشرية، حُدّدت ست فئات من الإجراءات فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في المرفق الأول - ألف تعاريف المصطلحات المستخدمة بالنسبة للفئات الست.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٤ - يضطلع المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام بمهمة التوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة.

## الموارد البشرية: الوظائف المقترحة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة

الوظائف المقترحة	الموظفون الدوليون						متطوعو	
	أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	المجموع
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	١	-	١	-	١	٣	٣	٦
مكتب رئيس الديوان	-	١	١	-	-	٢	٤	٦
مركز التحليل المشترك للبعثة	-	-	١	-	-	١	١	٣
مركز العمليات المشتركة	-	-	١	-	-	٢	-	٢
وحدة الشؤون القانونية	-	-	١	-	-	٢	٢	٤
وحدة إدارة المعلومات	-	-	١	-	-	١	١	٢
وحدة القضايا الجنسانية	-	-	١	-	-	١	٢	٣
قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام	-	-	٢	-	-	٢	٢	٦
قسم السلوك والانضباط	-	-	١	-	١	٢	١	٣
<b>مجموع الوظائف المقترحة</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>٩</b>	<b>٤</b>	<b>١</b>	<b>١٦</b>	<b>٣</b>	<b>٣٥</b>

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

## مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

٢٥ - تتولى الممثلة الخاصة للأمين العام المسؤولية عن تنفيذ ولاية البعثة. وستتولى الممثلة الخاصة بذل المساعي الحميدة تجاه الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة، والاستفادة من عمل البعثة الأوسع نطاقاً في مجالات الأمن والاستقرار السياسي وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وسيقدم مكتب الممثلة الخاصة الدعم اللازم للأنشطة المعقدة والحساسة التي تضطلع بها البعثة ويكفل الإبلاغ بدقة وفي الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، ستقدم الممثلة الخاصة التوجيه والإرشاد إلى جميع عناصر البعثة لكفالة تنفيذ المهام الموكلة إليها.

٢٦ - ويقدم نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومفوض الشرطة، ورئيس دعم البعثة تقاريرهم مباشرة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام. وستقدم أيضاً تقارير بعض عناصر الإدارة التنفيذية التي يتألف منها مكتب المتحدث الرسمي، ووحدة الشؤون الجنسانية، وكبير مستشاري الأمن ومكتب رئيس الأركان مباشرة إلى مكتب الممثلة الخاصة.

٢٧ - وسيتألف ملاك الموظفين المقترح لمكتب الممثلة الخاصة من الممثلة الخاصة (برتبة أمين عام مساعد)، ومساعد خاص، للشؤون السياسية (ف-٤)، وكبير مساعدين لشؤون الموظفين (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (من الموظفين الوطنيين في فئة الخدمات العامة)، وسائقين (من الموظفين الوطنيين في فئة الخدمات العامة).

## مكتب رئيس الديوان

٢٨ - تحت الإشراف المباشر للممثلة الخاصة للأمين العام، سيساعد رئيس الديوان في المهام اليومية والتخطيط لأنشطة الممثلة الخاصة على المدى الطويل. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن تنسيق عمل الهيئات التالية: (أ) مركز العمليات المشتركة، الذي سيضطلع بدور أساسي في كفالة الإلمام بالحالة يوميا؛ (ب) مركز التحليل المشترك للبعثة، مع التركيز على التحليل المتكامل والتقييمات التنبؤية، وكفالة فهم قيادة البعثة للتهديدات والاتجاهات على الأجل الطويل؛ (ج) وحدة السلوك والانضباط، التي ستكون بمثابة مركز تنسيق جميع المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط؛ (د) وحدة الشؤون القانونية، التي ستكون المصدر المركزي والمرجعي للمشورة القانونية للبعثة؛ (هـ) وحدة إدارة المعلومات، التي ستكون مسؤولة عن وضع الإجراءات والنظم على نطاق البعثة لتحليل المعلومات وإدارة الوثائق.

٢٩ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لمكتب رئيس الديوان من رئيس الديوان (مد-١)، وموظف واحد لشؤون التخطيط (ف-٤)، وموظف واحد لشؤون المراسم (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعدين إداريين اثنين (من الموظفين الوطنيين في فئة الخدمات العامة)، وسائق واحد (من الموظفين الوطنيين في فئة الخدمات العامة).

## مركز التحليل المشترك للبعثة

٣٠ - سيكون مركز التحليل المشترك للبعثة المقترح مورد البعثة للتحليل المتكامل والتقييمات التنبؤية. وسيكون رئيس المركز مسؤولاً عن إحاطة القيادة العليا للبعثة بشأن التهديدات والتحديات التي تواجه تنفيذ الولاية، لا سيما بتحليل المعلومات المتعلقة بالجريمة المنظمة وصلتها بالأوساط السياسية. وسيستعين الرئيس بموظفين، يتولى مسؤولي صياغة تقارير مقنعة وتلعب دوراً في تقديم المشورة ذات الصلة بالقيادة، وبواحد من الأفراد النظاميين. وسيزود المركز القيادة العليا للبعثة بتحليل استشاري للاتجاهات، آخذاً في الاعتبار البيانات والمعلومات المجمعة من عناصر الشؤون السياسية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والأمن والاستقرار.

٣١ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لمركز التحليل المشترك للبعثة من محلل معلومات واحد، للشؤون السياسية (ف-٤)؛ ومحلل معلومات معاون واحد، للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية)؛ ومحلل معلومات واحد، للشؤون السياسية (من متطوعي الأمم المتحدة).

## مركز العمليات المشتركة

٣٢ - سيكون مركز العمليات المشتركة المقترح مركز معلومات البعثة، حيث سيتولى مسؤولية ضمان الإلمام بالحالة على نطاق البعثة عن طريق الإبلاغ المتكامل يوميا عن حالة سيادة القانون والتطورات السياسية وحقوق الإنسان والحالة الأمنية العامة في هايتي. وسيكون المركز وحدة متكاملة تضم موظفين مدنيين، وسيدعمه ثلاثة من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وتتاح له القدرة اللازمة للعمل على مدار الساعة طوال الأسبوع. وسيكون المركز جهة تنسيق للأزمات و/أو إدارة الطوارئ في البعثة.

٣٣ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لمركز العمليات المشتركة من موظفين اثنين للعمليات المشتركة (١ ف-٤ و ١ ف-٣).

### وحدة الشؤون القانونية

٣٤ - ستتولى وحدة الشؤون القانونية إسداء المشورة إلى القيادة العليا بشأن المسائل المتصلة بولاية البعثة، واتفاق مركز القوات، واتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ومعايير القانون الدولي وقواعده ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وقوانين البلد المضيف وأنظمتها، والإطار القانوني والإداري العام للمنظمة.

٣٥ - وستشمل المهام الرئيسية لوحدة الشؤون القانونية ما يلي: (أ) تفسير ولاية البعثة، وإسداء المشورة بشأنها، بما في ذلك الولاية المتعلقة باستعمال القوة وإجراءات الاحتجاز؛ (ب) صياغة مذكرات تفاهم واتفاقات أخرى ملزمة قانوناً مع الكيانات الخارجية لتمكين عمليات البعثة وضمان التنفيذ السليم للاتفاقات القائمة مع الأطراف الثالثة؛ (ج) توعية السلطات الوطنية المختصة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، بما في ذلك الحصانة الوظيفية لأعضاء البعثة، بسبل منها التواصل والدعوة؛ (د) صياغة الرسائل الرسمية وحضور الاجتماعات المنتظمة مع وزارة الخارجية والوزارات الأخرى؛ (هـ) المشاركة في جميع اللجان الإدارية والدائمة التابعة لمجلس التحقيق.

٣٦ - يتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة الشؤون القانونية من موظفين اثنين للشؤون القانونية (١ ف-٤ و ١ ف-٣)، وموظف معاون واحد للشؤون القانونية (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

### وحدة إدارة المعلومات

٣٧ - ستكون وحدة إدارة المعلومات المقترحة مسؤولة عن وضع الإجراءات والنظم على نطاق البعثة لتحليل المعلومات وإدارة الوثائق، بما في ذلك تحديد معايير تبادل المعلومات داخل البعثة، ومتطلبات الإبلاغ، وحماية المعلومات الحساسة واستمرارية تصريف الأعمال، وإدارة السجلات ونشر محتوى شبكة الإنترنت الداخلية، وتوفير الدعم لمعاينة البيانات حسب الحاجة. وستقود الوحدة جميع المشاريع التي تؤثر على فئات كبيرة أو متعددة المستخدمين من الخدمات والأدوات، بما فيها الوثائق والبيانات والمحتوى الشبكي وإدارة السجلات، وبرامج التدريب على إدارة المعلومات، وأدوات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، وأدوات الرصد الشاملة، والشبكة الداخلية/البوابات للموظفين. وستكفل الوحدة تعيين جهات تنسيق لإدارة المعلومات في جميع المكاتب، وتلقي هذه الجهات تدريباً منتظماً على نظم إدارة المعلومات والسجلات والسياسات، بما في ذلك حماية المعلومات الحساسة.

٣٨ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة إدارة المعلومات من رئيس الوحدة، موظف لإدارة المعلومات (ف-٣)، ومساعد واحد لإدارة المعلومات (موظف من فئة الخدمات العامة).

### وحدة القضايا الجنسانية

٣٩ - تتمثل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لوحدة القضايا الجنسانية المقترحة في تقديم التوجيه والدعم إلى الإدارة العليا للبعثة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وستقوم الوحدة بوضع وتنفيذ استراتيجيات لتعميم النهج المراعية للمنظور الجنساني في جميع عناصر البعثة، بما في ذلك بناء القدرات والعمليات اللازمة لتنفيذ النهج المراعية للمنظور الجنساني. وستقود الوحدة، التي

سيرأسها مستشار للشؤون الجنسانية، جهود البعثة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية والانتخابية وتمثيلها في الهيئات المعنية باتخاذ القرار في جميع المجالات. وكمركز تنسيق لشؤون المساواة بين الجنسين في البعثة، ستسعى الوحدة إلى إقامة شراكات عمل مع كيانات الأمم المتحدة والنظراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.

٤٠ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة القضايا الجنسانية من موظف واحد للشؤون الجنسانية (ف-٤)، يتولى تقديم التوجيه الاستراتيجي لقيادة البعثة، والإشراف على عمل الوحدة، وتوجيه تنفيذ السياسات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ واثني من موظفي الشؤون الجنسانية (موظفين وطنيين من الفئة الفنية)، مسؤولين عن الاتصال والتنسيق مع المجتمع المدني والشبكات النسائية الوطنية المعنية بمسائل العدالة وسيادة القانون، وعن وبناء القدرات والإبلاغ في مجال المساواة بين الجنسين.

### قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام (مكتب المتحدث الرسمي)

٤١ - سيقدم قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام المقترح الدعم للتنفيذ الفعال لولاية البعثة على النحو التالي: (أ) تعزيز دعم ولاية البعثة وأهدافها لدى السكان المضيفين انطلاقاً من المراحل المبكرة من نشرها؛ (ب) إدارة سمعة البعثة فيما يتعلق بتوقعات السكان المضيفين والجمهور الدولي، بشأن مسائل منها الاستغلال والانتهاك الجنسيان والكوليرا؛ (ج) كفالة نشر المعلومات بطريقة استباقية ودقيقة في الوقت المناسب لتعزيز ولاية البعثة والنهوض بها. ولتحقيق هذه الغاية، سيقوم المكتب بوضع خطة استراتيجية للاتصال وتنفيذها تعزيزاً لأولويات البعثة الاستراتيجية الشاملة.

٤٢ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لقسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام من المتحدث الرسمي (ف-٥)، وأربعة موظفين لشؤون الإعلام (١ ف-٤) وموظف وطني من الفئة الفنية واثني من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظف معاون واحد لشؤون الإعلام (موظف وطني من الفئة الفنية).

### وحدة السلوك والانضباط

٤٣ - ستتولى وحدة السلوك والانضباط المقترحة تقديم التوجيهات في مجال السياسة العامة والمشورة التقنية للبعثة بشأن المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط لضمان الاتساق في تطبيق معايير عالية للسلوك والانضباط لدى جميع فئات الموظفين. وستقدم الوحدة تقارير إلى الممثلة الخاصة للأمين العام عن طريق رئيس الديوان. وستضطلع الوحدة بأنشطة ترمي إلى منع سوء السلوك من جانب أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك تدريب جميع فئات الموظفين في مجال السلوك والانضباط وعلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستكون الوحدة مسؤولة عن تلقي وتقييم الشكاوى والتقارير المتعلقة بسوء السلوك، التي ستحال إلى رئيس البعثة أو مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب الاقتضاء. وستقوم الوحدة بإنشاء وتعهد قاعدة بيانات تضم جميع حالات سوء السلوك في البعثة وتقديم التقارير الدورية المطلوبة إلى إدارة الدعم الميداني. وستكفل الوحدة أيضاً تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والدعم إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٤٤ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة السلوك والانضباط من موظفين اثنين معيّنين بالسلوك والانضباط (١ ف-٤ و ١ ف-٣)، ومساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

## العنصر ١ : الأمن والاستقرار

٤٥ - سيواصل عنصر الأمن والاستقرار في البعثة التركيز على التطوير المؤسسي والمهني للشرطة الوطنية الهايتية، في إطار خطته الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وبالتركيز على عدد من الأولويات، ستستعين البعثة بالخبرة المهنية لأفراد شرطتها في توجيه المسؤولين على مستوى الإدارة المتوسطة والعليا في الشرطة الوطنية الهايتية، وستقدم المشورة الاستراتيجية فيما يتعلق بالقيادة، ومهارات التحقيق، والرقابة على الشرطة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومنع العنف الجنسي والجنساني. وسيتم أيضاً تقديم التوجيه والمساعدة خبراء مدنيون من ذوي الاختصاص لبناء القدرات في إدارة الشرطة، لا سيما في مجالات الإصلاح وإعادة الهيكلة، والتخطيط، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المرافق، والنقل، واللوجستيات، والهندسة، والاتصالات، والميزانية والشؤون المالية.

٤٦ - وستوجّه الأنشطة نحو وضع وتنفيذ استراتيجيات للخفارة المجتمعية، كي يتسنى للشرطة الوطنية الهايتية بناء مزيد من الثقة مع المجتمعات المحلية. وستتاح أيضاً برامج تدريبية في مجالات التحقيق الجنائي، والتخطيط الاستراتيجي، والتدخل والوقاية، وإدارة النظام العام، والإدارة، واللوجستيات، والميزانية والشؤون المالية، والاتصالات، والهياكل الأساسية وإدارة الأسطول وصيانته، ومنع التوقيف غير القانوني أو الاحتجاز التعسفي، أو الإفراط في استعمال القوة. وإضافة إلى ذلك، ستعزز البعثة فعالية آلية المساءلة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية ومفتشيتها العامة، بهدف بسط سلطتها خارج بور - أو - برنس، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وحالات سوء السلوك، عندما يقتضي الأمر اتخاذ تدابير تأديبية أو غير ذلك من التدابير القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن برامج الحد من العنف المجتمعي، من خلال تعبئة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية للعمل مع الشرطة، تستهدف إلى التخفيف من مخاطر العنف بالتوجه إلى المجتمعات المحلية التي تعاني من الضعف الاجتماعي والاقتصادي، بوسائل منها التدريب المهني والعمالة قصيرة الأجل.

٤٧ - وستقدم البعثة الدعم التشغيلي باستمرار إلى الشرطة الوطنية الهايتية في الحفاظ على القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حماية المدنيين. وستحافظ البعثة على قدرات كفيلة بتقديم الدعم الفوري للشرطة الوطنية الهايتية خارج العاصمة، حيث لا يزال يلزم تقديم دعم من هذا القبيل. وستجري وحدات الشرطة المشكّلة دوريات ميدانية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية، بغية المساعدة على زيادة إبراز الشرطة باعتبارها رادعا للإجرام ومن أجل زيادة ثقة السكان فيها. ويتوقع أيضاً أن تقدّم الدوريات والعمليات المشتركة مع وحدات الشرطة المشكّلة التدريب لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية في أثناء العمل بهدف تحسين مهاراتهم في مجال حماية المدنيين من مخاطر العنف البدني. وسيوجّه الدعم التشغيلي المقدم إلى الشرطة الوطنية نحو النقل التدريجي للمسؤولية الكاملة عن المهام الأمنية إليها، على أن تتم مواءمته مع عملية تعزيزها تدريجياً وكفالة استدامة المكاسب الأمنية في البلد.

### مؤشرات الإنجاز

### الإنجازات المتوقعة

١-١ تحسين البيئة الأمنية في جميع ١-١-١ انخفاض نسبة حالات القتل لكل مائة مواطن المبلغ عنها في البلد أرجاء هايتي (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩,٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩,٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩,٤)

- ١-١-٢ انخفاض عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها في منطقة بور - أو - برنس  
(٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٥)
- ١-١-٣ انخفاض عدد القتلى في صفوف أفراد الشرطة الوطنية الهايتية  
(٢٠١٥/٢٠١٦: ٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥)
- ١-١-٤ انخفاض عدد العصابات المسلحة التي يُبلغ عن قيامها بعمليات في  
مناطق سيقي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان التي يسودها التوتور  
(٢٠١٥/٢٠١٦: ١٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٢)
- ١-١-٥ انخفاض عدد الطلبات التي تقدمها الشرطة الوطنية الهايتية للدعم في  
حالات مكافحة الشغب وإدارة النظام العام في ٥ مقاطعات إقليمية (الغرب،  
وأرتيبونيت، وجراند آنس، ونيب، والشمال) (٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٥٨؛  
٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٢٤)

## النواتج

- إجراء دوريات وعمليات مشتركة مقررة يوميا بين وحدات الشرطة المشكلة والشرطة الوطنية الهايتية في ٥ مقاطعات إقليمية (الغرب، وأرتيبونيت، وجراند آنس، ونيب، والشمال)
- تقديم الدعم التشغيلي للوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية في إجراء العمليات الخاصة في جميع أنحاء هايتي، لا سيما في المناطق التي يسودها التوتور
- تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية الهايتية في إدارة النظام العام والحفاظ على المكاسب الأمنية
- توفير قدرة رد سريع تابعة للشرطة، تشمل وحدة خاصة للأسلحة وأسلحة الشرطة، بناء على الطلب، لدعم عمليات تنقل الشرطة الوطنية
- تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية في حالة الأحداث الكبرى، بناء على الطلب، لتأمين المواقع والمنشآت الحكومية الرئيسية، مع التركيز بشكل رئيسي على بور - أو - برنس
- القيام بطلعات جوية استطلاعية أسبوعية لرصد الحالة الأمنية في المناطق
- توفير الدعم يوميا في رصد تنفيذ استراتيجيات وطنية لمنع الجريمة وأنشطة الخفارة المجتمعية
- تقديم الدعم لوضع استراتيجيات للخفارة المجتمعية في جميع أنحاء إدارات الشرطة الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على منع جرائم العنف الجنسي والجنساني ومساائل السلامة التي تؤثر على النساء والفتيات
- تنفيذ ١٢ مشروعا في مجالات العمالة ومباشرة الأعمال الحرة وبرنامج قائم على استخدام قدر كبير من اليد العاملة لتوليد الدخل لصالح الشباب المعرضين للخطر، من الرجال والنساء، بالتعاون مع الكيانات الحكومية وقادة وفئات المجتمعات المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري
- تنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر لإدخال تحسينات طفيفة على الهياكل الأساسية وتوفير المعدات للمؤسسات المعنية بسيادة القانون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية لكل ١٠.٠٠٠ مدني (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤,٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٥,٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥,٧)	٢-١ تحسين القدرات العملية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، بنشر وحدات متخصصة
١-٢-٢ زيادة العدد الإجمالي للشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٥١؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١١٦٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢٤٩)	
١-٢-٣ زيادة عدد حالات العنف الجنسي والجسدي التي جرى التحقيق فيها نتيجة لتعزيز قدرات التحقيق لدى الشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٦٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٩٥)	
١-٢-٤ زيادة عدد المسؤولين على مستوى الإدارة المتوسطة والعليا للشرطة الوطنية الهايتية الذين يؤدون الدورات التدريبية المتقدمة في المجالات الرئيسية المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية، مثل التحقيقات الجنائية، والتخطيط الاستراتيجي، والتدخل والوقاية، والنظام العام (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢٧؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٤٥)	
١-٢-٥ زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية المدربين على إجراء التحقيقات باستخدام الأدلة الجنائية، وإدارة النظام العام، ومكافحة الشغب (٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٩٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠٠)	

### النواتج

- تقديم المشورة والدعم يوميا إلى دوائر خدمات الموارد البشرية التابعة للشرطة الوطنية لتحسين عملية الاستقدام لديها من أجل كفاءة العدد المتوقع من طلاب الشرطة في كل دفعة عند بدء العمل، والسعي إلى زيادة نسبة الإناث من طلاب الشرطة
- تقديم الدعم يوميا إلى الشرطة الوطنية في حملات التوعية الرامية إلى زيادة عدد الطلاب المقبولين والمتخرجين في كل دفعة، لأغراض منها زيادة نسبة الطالبات من ١٥ إلى ٢٠ في المائة
- تقديم الدعم لزيادة عدد النساء من أفراد الشرطة عن طريق حملات إعلامية منتظمة، وكذلك من خلال شبكات المنظمات والجماعات النسائية
- تقديم الدعم يوميا إلى الشرطة الوطنية بشأن السياسات والعمليات المتعلقة بالتحري عن جميع الطلاب قبل دخولهم إلى قوة الشرطة
- تقديم المشورة والدعم يوميا إلى موظفي الشرطة الوطنية على مستوى القيادة لكفالة الاستمرار في تنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة والتدريب المتخصص في مجالات الحفارة المجتمعية، وجمع المعلومات العامة والاستخباراتية، وحفارة الحدود، وتنظيم حركة المرور، والتحكم والقيادة، والأخلاقيات، وحوكمة الأمن، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتكنولوجيا المعلومات، وتقنيات وأساليب التدخل وحفظ النظام، وإحصاءات وتحليلات الجريمة، وإدارة مسرح الجريمة، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والمنظمة، ومكافحة الإرهاب، وإدارة الكوارث

- تقديم الدعم التقني يوميا إلى مدربي الشرطة الوطنية في المؤسسات المتخصصة والتدريب أثناء الخدمة من خلال برنامج تدريب المدربين، لا سيما في المجالات المحددة في الخطة الاستراتيجية لتطوير مهارات الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١
- قيام خبراء مدربين يوميا بتوفير الإشراف والتوجيه لجميع أشكال التدريب المتخصصة والتدريب أثناء الخدمة، في مجالات من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، مكافحة الشغب، وحقوق الإنسان، وإدارة الحوادث، والمسؤولية التي يمارسها القادة، والأدلة الجنائية ومسرح الجريمة، والتحقيقات القضائية والإدارية، ومكافحة العنف الجنساني، والسجون ووحدات التدخل
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى أكاديمية الشرطة الوطنية فيما يتعلق ببرنامج دعم الإدارة الرامي إلى تقديم التدريب الميداني لما يبلغ ١٠٠ مفتش و ٤٥ مفوضاً بشأن تعزيز التوازن بين الجنسين في المستويات العليا، بما يشمل المديرين من المستويات العليا والمتوسطة في مديرية إدارة السجون بما في ذلك برنامج مرجعي للتدريب الشرطي المتبادل، يتيح لقوات الشرطة الأجنبية تقديم الدعم في مجال تحسين المهارات الإدارية لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية من خلال اتفاق مبرم مع جماعة الشرطة في القارة الأمريكية
- تقديم المشورة التقنية شهريا إلى الوحدة المسؤولة عن مكافحة الجرائم الجنسية في الشرطة الوطنية بشأن إعداد قاعدة بيانات عن حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها، والتحقيق فيها وإحالتها إلى النظام القضائي
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى مكتب تنسيق الشؤون الجنسانية التابع للشرطة الوطنية وإلى مراكز التنسيق في جميع مقاطعات البلد العشر لكفالة قدرتها على التعامل مع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تنظيم حلقة عمل بشأن هذه المسألة بمشاركة الشرطة الوطنية والمدعين العامين والقضاة، وتدريب ٤٥ من ضباط الشرطة الوطنية المتخصصين في مجال العنف الجنسي والجنساني
- تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة من خلال إعداد دراسة عن التقدم المحرز في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له تتضمن توصيات عملية، وتنظيم حلقة عمل لإقرار النتائج، بالتعاون مع وزارات أخرى ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات النسائية، وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة
- تنظيم ١٠ دورات تدريبية متخصصة لما مجموعه ١٠٠ من مدربي الشرطة الوطنية في مجال مكافحة الشغب، والتعامل مع العنف الجنسي والجنساني، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وحماية المدنيين، بهدف بناء قدرات مدربي الشرطة الوطنية في هذه المجالات
- تنظيم ٢٠ دورة توعية لما مجموعه ٥٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية بشأن حقوق الإنسان والأخلاقيات والقيم، لا سيما بالنسبة للموظفين العاملين في مراكز الشرطة، ولواء التدخل المزود بمركبات، ومكتب الأوامر التعبوية والتدخل، ووحدة العمل التعبوي ومكافحة الشغب، ووحدة النظام العام، بما في ذلك تدريب مدربين لمقار قيادة تلك الوحدات
- تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى المختبر الجنائي وأفرقة التحقيق في مسرح الجريمة التابعة للشرطة الوطنية بهدف زيادة قدرتها على جمع الأدلة الجنائية من مسرح الجريمة

نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تجديد ٧ مفوضيات في ٤ مقاطعات (١ في الجنوب الشرقي، و ٢ في الشمال الشرقي، و ٢ في الشمال الغربي، و ٢ في غراند آنس) ومفوضيات فرعية من أجل تحسين ظروف عمل أفراد الشرطة الوطنية، وفعالية الشرطة الوطنية في تقديم خدمات الحفارة
- تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى ٣٠٠ وحدة لمكافحة الشغب من حيث المعدات لكي تكون عملية وقادرة على إدارة الإخلال بالنظام العام، بما يشمل الدعم توفير المعدات الواقية لأفراد الوحدات المتنقلة لمكافحة الشغب وتوفير مركز قيادة موحدة متنقل متقدم لفائدة وحدات مكافحة الشغب
- تشييد/تجديد مفوضية ميناء ماريغو لزيادة فعالية الشرطة الوطنية في توفير خدمات الحفارة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٣-١ زيادة عدد كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين تلقوا تدريباً وتنظيمية للشرطة الوطنية الهايتية، بنشر الوحدات المتخصصة ذات الصلة	١-٣-١ زيادة عدد كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين تلقوا تدريباً وتنظيمية للشرطة الوطنية الهايتية، بنشر الوحدات المتخصصة ذات الصلة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥٠)
١-٣-٢ زيادة معدل تنفيذ ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية (الأداء والاستثمار الرأسمالي على حد سواء) (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٨,٣ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٩ في المائة)	١-٣-٢ زيادة معدل تنفيذ ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية (الأداء والاستثمار الرأسمالي على حد سواء) (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٨,٣ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٩ في المائة)
١-٣-٣ زيادة النسبة المئوية لخريجي كلية الشرطة الذين يعينون في مديرية إدارة السجون (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١١ في المائة)	١-٣-٣ زيادة النسبة المئوية لخريجي كلية الشرطة الذين يعينون في مديرية إدارة السجون (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١١ في المائة)

النواتج

- تقديم التوجيه والدعم يوميا إلى قيادة الشرطة الوطنية الهايتية في وضع وتنفيذ استراتيجيات بناء القدرات
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن مواصلة تعزيز نظام ميزانيتها ونظامها المالي، بما في ذلك تخصيص موارد كافية ومحددة لمديرية إدارة السجون والاستمرار في زيادة قدرة نظامها لإدارة المشتريات
- التعاون بشكل يومي مع قسم التخطيط الاستراتيجي والتطوير التابع للشرطة الوطنية الهايتية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك وضع خطط عمل محددة وآليات متابعة
- إجراء أنشطة دعوة رفيعة المستوى بانتظام مع قيادة الشرطة الوطنية الهايتية بشأن زيادة نسبة خريجي كلية الشرطة الذين يُعَيّنون في مديرية إدارة السجون

نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم تدريب متخصص للتعلم المستمر لأفراد مديرية التخطيط الاستراتيجي التابعة للشرطة الوطنية الهايتية إلى جانب أساليب ومواد الاتصالات من أجل تعزيز الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من خلال برنامج الأمم المتحدة المؤقت المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- ١-٤-١ زيادة عدد موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية الذين يتم نشرهم في جميع أنحاء البلد على قدم المساواة، مع مراعاة التوازن الجنساني والقدرة الإدارية على العمل وفقا للمعايير الدولية (٢٠١٦/٢٠١٥: ٣٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٢٠)
- ١-٤-٢ تنفيذ المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية لخطة التطوير الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ (٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠ في المائة)
- ١-٤-٣ زيادة في عدد الجزاءات، مثل سحب أو تعليق واجبات الشرطة، التي يعتمدها المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية استنادا إلى توصيات المفتشية العامة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٧٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٢٥)
- ١-٤-٤ زيادة عدد التحقيقات الكاملة التي تجريها المفتشية العامة للشرطة الوطنية عن إساءة استخدام الأسلحة النارية من جانب ضباط الشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠)
- ١-٤-٥ زيادة عدد التحقيقات بشأن إساءة استخدام الأسلحة النارية التي نُحال إلى المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية والتي يصدر بشأنها قرار بما إذا كان استخدام السلاح الناري مبررا (٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠)

## النواتج

- تنظيم ٣ دورات تدريبية لبناء قدرات ٢٥ فردا من أفراد الشرطة المعيّنين حديثا بشأن آليات مساءلة الشرطة في إطار الرقابة والأعمال التحضيرية لعمليات التفتيش على الشرطة التي تجريها المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية
- عقد اجتماعات مرة كل شهرين مع المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن تنفيذ التوصيات التي ترد في تقريرها السنوي
- تقديم المساعدة التقنية إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية من أجل صياغة خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ واستعراضها وتنفيذها
- تقديم المساعدة يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بالتعاون مع مكتب كبير المفتشين العامين، في استكمال التحقق من نزاهة المجندين الجدد
- تقديم الدعم والمشورة التقنيين للمفتشية العامة عن طريق عقد اجتماعات مرة كل شهرين معها لمساعدتها في استعراض و/أو وضع أنظمة تتعلق بإجراء التحقيقات والمراجعات السنوية لأجهزة الشرطة
- تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل إنشاء وتفعيل مكتب للمساءلة سيكون مسؤولا عن الرد في غضون شهر واحد على شكاوى وتوصيات الأشخاص، وإنشاء نظام اتصالات يسهل الوصول إليه باستخدام الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني لأغراض التراسل مع مقدمي الطلبات وتسجيل التعقيبات الواردة من الزبائن

- تقديم إحاطات إلى الضباط القادة في الشرطة الوطنية الهايتية بشأن مسؤولياتهم عن التحقيق في جميع حالات استخدام الأسلحة النارية، وتوزيع اللوائح ذات الصلة المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية
- نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات
- توفير نظام متكامل لتحديد نوعية المقذوفات، لتمكين الشرطة الوطنية الهايتية من تحديد عدد أكبر من المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة باستخدام الأسلحة النارية

### العوامل الخارجية

يُجرز تقدم في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ حسبما كان مقرراً، بما في ذلك زيادة قوام الشرطة الوطنية من خلال تعيين ٤ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الإضافيين بحلول نهاية عام ٢٠٢١، في المائة منهم من الإناث. وستتمكن الحكومة من تأمين التمويل اللازم للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية. وثمة زيادة إضافية في الجزء المخصص من ميزانية الدولة للشرطة الوطنية الهايتية، ويستمر دعم الجهات المانحة لتكريس حفظ مستدام للأمن، بما في ذلك الخفارة المجتمعية، في زيادة قدرة البنى التحتية في جميع أنحاء البلد (المرافق والمركبات) وتحسين نظم الاتصالات. ويظل عدد العصابات المسلحة وعدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين قتلوا أثناء أداء واجبهم ثابتاً أو متناقصاً، وهو رقم يؤثر على الشعور بالأمن/السلامة لدى الأشخاص الذين يفكرون في الانضمام إلى القوة.

### الجدول ٢

#### الموارد البشرية: الوظائف المقترحة في إطار العنصر ١، الأمن والاستقرار، ٢٠١٧/٢٠١٨

شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكّلة		المجموع الفرعي، الشرطة					
٢٩٥	٩٨٠	١ ٢٧٥	الموظفون المدنيون						
			ف-٥						
			ف-٣ - الخدمة الميدانية						
			ف-٢ - الفرعي الوطنيون						
			ف-٤ - الفرعي الوطنيون المتطوعون						
			ف-١ - مد-١						
			ف-٢ - مد-٢						
			ف-٣ - مد-٣						
			ف-٤ - مد-٤						
			ف-٥ - مد-٥						
			ف-٦ - مد-٦						
			ف-٧ - مد-٧						
			ف-٨ - مد-٨						
			ف-٩ - مد-٩						
			ف-١٠ - مد-١٠						
			ف-١١ - مد-١١						
			ف-١٢ - مد-١٢						
			ف-١٣ - مد-١٣						
			ف-١٤ - مد-١٤						
			ف-١٥ - مد-١٥						
			ف-١٦ - مد-١٦						
			ف-١٧ - مد-١٧						
			ف-١٨ - مد-١٨						
			ف-١٩ - مد-١٩						
			ف-٢٠ - مد-٢٠						
			ف-٢١ - مد-٢١						
			ف-٢٢ - مد-٢٢						
			ف-٢٣ - مد-٢٣						
			ف-٢٤ - مد-٢٤						
			ف-٢٥ - مد-٢٥						
			ف-٢٦ - مد-٢٦						
			ف-٢٧ - مد-٢٧						
			ف-٢٨ - مد-٢٨						
			ف-٢٩ - مد-٢٩						
			ف-٣٠ - مد-٣٠						
			ف-٣١ - مد-٣١						
			ف-٣٢ - مد-٣٢						
			ف-٣٣ - مد-٣٣						
			ف-٣٤ - مد-٣٤						
			ف-٣٥ - مد-٣٥						
			ف-٣٦ - مد-٣٦						
			ف-٣٧ - مد-٣٧						
			ف-٣٨ - مد-٣٨						
			ف-٣٩ - مد-٣٩						
			ف-٤٠ - مد-٤٠						
			ف-٤١ - مد-٤١						
			ف-٤٢ - مد-٤٢						
			ف-٤٣ - مد-٤٣						
			ف-٤٤ - مد-٤٤						
			ف-٤٥ - مد-٤٥						
			ف-٤٦ - مد-٤٦						
			ف-٤٧ - مد-٤٧						
			ف-٤٨ - مد-٤٨						
			ف-٤٩ - مد-٤٩						
			ف-٥٠ - مد-٥٠						
			ف-٥١ - مد-٥١						
			ف-٥٢ - مد-٥٢						
			ف-٥٣ - مد-٥٣						
			ف-٥٤ - مد-٥٤						
			ف-٥٥ - مد-٥٥						
			ف-٥٦ - مد-٥٦						
			ف-٥٧ - مد-٥٧						
			ف-٥٨ - مد-٥٨						
			ف-٥٩ - مد-٥٩						
			ف-٦٠ - مد-٦٠						
			ف-٦١ - مد-٦١						
			ف-٦٢ - مد-٦٢						
			ف-٦٣ - مد-٦٣						
			ف-٦٤ - مد-٦٤						
			ف-٦٥ - مد-٦٥						
			ف-٦٦ - مد-٦٦						
			ف-٦٧ - مد-٦٧						
			ف-٦٨ - مد-٦٨						
			ف-٦٩ - مد-٦٩						
			ف-٧٠ - مد-٧٠						
			ف-٧١ - مد-٧١						
			ف-٧٢ - مد-٧٢						
			ف-٧٣ - مد-٧٣						
			ف-٧٤ - مد-٧٤						
			ف-٧٥ - مد-٧٥						
			ف-٧٦ - مد-٧٦						
			ف-٧٧ - مد-٧٧						
			ف-٧٨ - مد-٧٨						
			ف-٧٩ - مد-٧٩						
			ف-٨٠ - مد-٨٠						
			ف-٨١ - مد-٨١						
			ف-٨٢ - مد-٨٢						
			ف-٨٣ - مد-٨٣						
			ف-٨٤ - مد-٨٤						
			ف-٨٥ - مد-٨٥						
			ف-٨٦ - مد-٨٦						
			ف-٨٧ - مد-٨٧						
			ف-٨٨ - مد-٨٨						
			ف-٨٩ - مد-٨٩						
			ف-٩٠ - مد-٩٠						
			ف-٩١ - مد-٩١						
			ف-٩٢ - مد-٩٢						
			ف-٩٣ - مد-٩٣						
			ف-٩٤ - مد-٩٤						
			ف-٩٥ - مد-٩٥						
			ف-٩٦ - مد-٩٦						
			ف-٩٧ - مد-٩٧						
			ف-٩٨ - مد-٩٨						
			ف-٩٩ - مد-٩٩						
			ف-١٠٠ - مد-١٠٠						
٧	—	١	٦	١	—	٣	٢	—	مكتب مفوض الشرطة
٩	—	٨	١	—	—	١	—	—	وحدة عمليات الشرطة
١٥	—	١	١٤	—	١١	٣	—	—	قسم بناء القدرات
٣١	—	١٠	٢١	١	١١	٧	٢	—	المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون
١ ٣٠٦	—	١٠	٢١	١	١١	٧	٢	—	المجموع

## مكتب مفوض الشرطة

٤٨ - سيتولى مكتب مفوض الشرطة قيادة تنفيذ المهمة التي كُلفت بها البعثة والمتمثلة في دعم وجود بيئة آمنة ومستقرة في هايتي من خلال ما يلي: (أ) تعزيز سيادة القانون؛ (ب) مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في جهودها المبذولة للإصلاح وإضفاء الطابع المهني عليها في إطار خطة التطوير الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١؛ (ج) مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية، بسبل من بينها توسيع نطاق التغطية الجغرافية في جميع أنحاء البلد؛ (د) المراعاة التامة لكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتحليلها هي مسائل شاملة لعدة قطاعات.

٤٩ - وسيتولى مفوض الشرطة، الذي يتبع مباشرة للممثل الخاص للأمين العام، الإشراف على عمليات أفراد الشرطة، الذين يضمون ٢٩٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩٨٠ من أفراد الشرطة المشكلة، وهم يندرجون تنظيمياً ضمن الركائز الثلاث للعمليات وبناء القدرات والدعم.

٥٠ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لمكتب مفوض الشرطة من مفوض الشرطة (مد-٢)، ونائب واحد لمفوض الشرطة (مد-١)، وموظف واحد لشؤون شرطة الأمم المتحدة/رئيس الديوان (ف-٤)، ومساعد خاص/موظف واحد للشؤون السياسية (ف-٤)، وموظف واحد للوجستيات (ف-٤)، ومساعد إداري واحد (من فئة الخدمة الميدانية)، وسائق واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة). وتحت قيادة مفوض الشرطة، سيتولى نائب مفوض الشرطة وموظف شؤون شرطة الأمم المتحدة/رئيس الديوان والمساعد الخاص/موظف الشؤون السياسية دعم مهام القيادة والسيطرة، بما في ذلك رصد وتحليل الحالة الأمنية فضلاً عن الإبلاغ عن عمليات شرطة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فسيكفلون سلامة الإدارة اليومية لأفراد الشرطة ويكفلون امتثال جميع الأفراد النظاميين للمعايير المهنية. وفي آليات التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمساهمين الثنائيين والجهات الأخرى المعنية، سيقدم شاغلو الوظائف المساعدة على ضمان التنفيذ السليم لجميع المهام التي صدر بها تكليف. وسيُتدب موظف اللوجستيات (ف-٤) إلى شعبة دعم البعثة لمساعدة شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة في مجال اللوجستيات وتقديم الخدمات.

## وحدة عمليات الشرطة

٥١ - ستكون وحدة عمليات الشرطة مسؤولة عن تنسيق شرطة الأمم المتحدة استجابة للاحتياجات التشغيلية للشرطة، بما في ذلك تنسيق نشر وحدات الشرطة المشكلة وعملياتها، فضلاً عن توجيه الموظفين المكلفين بالعمل مع كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية على مستوى المقاطعات. وستعمل الوحدة بشكل وثيق مع المركز المشترك للعمليات، وستنسق أيضاً تقديم الدعم التشغيلي إلى شرطة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المشكلة.

٥٢ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة عمليات الشرطة من موظف لشؤون شرطة الأمم المتحدة/رئيس العمليات (ف-٤) وثمانية مساعدين لغويين ميدانيين (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة).

## قسم بناء القدرات

٥٣ - سيتولى قسم بناء القدرات، بالتنسيق مع ضباط شرطة الأمم المتحدة، تقديم المشورة التقنية إلى النظراء من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية وتوفير الدعم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ضمن إطار زمني متوقع مدته سنتان. وسيقوم القسم بتعزيز القدرات

المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية وآليات الرقابة الداخلية لديها، من خلال توفير التدريب لأفراد الشرطة الوطنية من المستويات الوسطى والعليا في مجالات الميزانية والشؤون المالية واللوجستيات والاتصالات وآليات المساءلة. وسيتولى القسم أيضا دعم عملية التجنيد عن طريق التحري عن خلفية جميع مقدمي طلبات الالتحاق بالشرطة.

٥٤ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لقسم بناء القدرات من كبير مستشاري شؤون شرطة الأمم المتحدة/ كبير مستشارين لشؤون الإصلاح (ف-٥)، وموظف واحد للشؤون المالية وشؤون الميزانية (ف-٤)، واثنين من المهندسين (١ ف-٤ و ١ ف-٣)، وموظف واحد لشؤون التخطيط من شرطة الأمم المتحدة (ف-٣)، وموظف لشؤون الإصلاح من شرطة الأمم المتحدة (ف-٣)، واثنين من موظفي نظم المعلومات (ف-٣)، وموظف واحد للوجستيات (ف-٣)، وموظف واحد لشؤون النقل (ف-٣)، وموظف واحد لشؤون إدارة المعلومات (ف-٣)، وموظف واحد لشؤون إدارة المرافق (ف-٣)، وموظف واحد لشؤون الاتصالات (ف-٣)، وموظف واحد لشؤون الموارد البشرية (ف-٣)، ومساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

## العنصر ٢: الشؤون السياسية وسيادة القانون

٥٥ - تشير خبرة الأمم المتحدة في هايتي إلى ضرورة توثيق الروابط بين الاستراتيجيات السياسية للبعثة وجهودها في مجال إصلاح سيادة القانون، مما يدعم بالتالي نهج البعثة المعني بسيادة القانون لمعالجة الديناميات على الصعيد الوطني والمحلي. وستقوم البعثة بأعمال الدعوة وبذل مساعيها الحميدة تجاه الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة دعما لولاية النهوض بالإصلاح في مجال سيادة القانون وسن تشريعات رئيسية متوافقة مع حقوق الإنسان. وستقوم البعثة أيضا بنشاط بإشراك طائفة واسعة من الجهات المعنية الوطنية والدولية، في كل من الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والقطاع الخاص. ومن شأن هذا العمل أن يمتد ليشمل تسع مقاطعات خارج بور - أو - برنس من خلال نشر أفرقة متنقلة ذات خبرات متكاملة، تجمع بين الخبراء في المجالات السياسية ومجالات العدالة والإصلاحات وحقوق الإنسان والحد من العنف المجتمعي. وستقوم وحدة الحد من العنف المجتمعي، بالاشتراك مع موظفي الشؤون السياسية وشؤون سيادة القانون، بتطبيق نهج ينطلق من أسفل إلى أعلى للحد من العنف المجتمعي بمشاريع تعزز سيادة القانون من خلال المبادرات التي تكفل حصول المجتمعات المحلية المهمشة على المساعدة القانونية. ولاستكمال هذه الجهود، ستقوم الأفرقة المتنقلة بتحديد وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية وتوفير المعدات لدعم مرافق الشرطة والمحاكم المحلية.

٥٦ - وتهدف الأنشطة التي يضطلع بها عنصر الشؤون السياسية وسيادة القانون إلى دعم وتعزيز استقلال آليات المساءلة والرقابة في قطاع العدالة، ولا سيما المجلس الأعلى للقضاء ووحدة التفتيش التابعة لوزارة العدل والأمن العام. وسيمكّن الدعم الذي تقدمه البعثة هذه الكيانات من تنفيذ مهامها الرئيسية المتمثلة في تقديم التوصيات المتعلقة بتعيين القضاة والمدعين العامين على نحو أكثر فعالية، وفرض الجزاءات عليهم على أساس سوء الأداء أو سوء السلوك أو انتهاكات حقوق الإنسان.

٥٧ - وستقوم البعثة أيضا بالدعوة إلى استكمال الأجزاء الرئيسية للإصلاح التشريعي، ولا سيما الأجزاء التي: (أ) يقوم عليها عمل نظام العدالة الجنائية (قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية،

وقانون المساعدة القانونية، وقانون السجون)؛ (ب) وتعزز الأداء المؤسسي (استعراض الإطار القانوني للانتخابات)؛ (ج) وتعزز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني (مشروع قانون المساواة بين الجنسين والقانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه). وفي إطار تحسين مفهوم الولايات القضائية النموذجية، سوف تقدم البعثة دعماً ثابتاً في مجال بناء القدرات وإسداء المشورة من أجل الأداء الفعال لمؤسسات الشرطة والدفاع الجنائي والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في ولاية قضائية واحدة مختارة، مع التركيز بشكل إضافي على تحسين مدى امتلاك هايتي لزماد الأمور. ومن المتوقع أن تصبح النتائج الناجحة في تطبيق الولايات القضائية النموذجية عاملاً حافزاً للتحسين في الولايات القضائية الأخرى في جميع أنحاء هايتي.

٥٨ - وستشمل العناصر الرئيسية لعمل البعثة في مجال الإصلاحات دعم إدارة السجون من خلال إصدار قانون السجون وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك اعتماد مديرية إدارة السجون لتسعة سجون من أصل ١٩ سجناً في هايتي باعتبارها قادرة على العمل دون دعم خارجي من أخصائيين متفرغين. وسيقوم خبراء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في مجال الإصلاحات، من خلال التوجيه ونقل الخبرة إلى كبار الضباط في المديرية، بما في ذلك الأفراد المقدمون من الحكومات، بتقديم المساعدة التي تركز على التطوير التنظيمي، والأمن وتحسين ظروف الاحتجاز، والإدارة والتنظيم المرعيتين للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك تعزيز استقلالية المديرية في إدارة ميزانيتها. كما ستقدم البعثة الدعم إلى المديرية في وضع وتنفيذ خريطة طريق للتوظيف والتدريب بهدف زيادة عدد أفرادها. وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة للحد من العنف المجتمعي من أجل تحسين سيادة القانون، ستعزز البعثة إعادة تأهيل وإعادة إدماج السجناء وأفراد العصابات السابقين في المجتمع. وتشمل الأهداف الرئيسية الأخرى تحقيق انخفاض كبير في عدد المشتبه فيهم الجنائيين المحتجزين قبل المحاكمة لأكثر من سنتين دون محاكمة، وكذلك عدد المحتجزين قبل المحاكمة الذين أمضوا أكثر من ستة أشهر دون مقابلة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد قضاة التحقيق.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-١-٢ تعزيز تولي الجهات الوطنية زمام الأمور من خلال الاستمرار في عملية بناء المؤسسات القائمة على تعزيز سيادة القانون	٢-١-٢ الاتفاق على خطة وألويات شاملة للتطوير على الصعيد الوطني فيما بين الفرع التنفيذي والتشريعي والقضائي للحكومة
٢-١-٢ الاتفاق على خطة للمرحلة الانتقالية للبعثة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وتحديد واعتماد استراتيجية تنفيذها	٢-١-٢ الاتفاق على خطة للمرحلة الانتقالية للبعثة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وتحديد واعتماد استراتيجية تنفيذها

### النواتج

- وضع جدول أعمال مواضيعي سياسي لدعم جهود المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة بطريقة منهجية تجاه الحكومة والمجتمع الدولي
- العمل بشكل أسبوعي مع السلطات المختصة، والأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلون للمنظمات النسائية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها
- تقديم تحليلات وتقارير يومية إلى المقر وقيادة البعثة بشأن طائفة واسعة من القضايا السياسية في هايتي، وحسب الاقتضاء، في المنطقة الأوسع نطاقاً

- إعداد وتنفيذ حملة توعية عامة شاملة، وأنشطة للدعوة واستراتيجية لإرسال رسائل مراعية للاعتبارات الجنسانية، من أجل إشراك الجهات المحلية المعنية في عملية بناء المؤسسات
- تنفيذ ٣٠ مشروعاً للاتصال بالجمهور والوساطة المجتمعية دعماً للمنشآت المجتمعية وتعزيزاً للتنسيق فيما بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وبرنامج الحد من العنف المجتمعي من أجل الوقوف على الاحتياجات وتخطيط التدخلات
- تنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر من أجل إدخال تحسينات طفيفة على الهياكل الأساسية وتوفير المعدات لمؤسسات العدالة
- تنظيم ٦ حلقات نقاش وحلقات دراسية بالاشتراك مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية
- القيام بأنشطة دعوة واجتماعات تنسيق شهرية مع الحكومة من أجل إنشاء لجنة للتوجيه والرصد تهدف إلى تنسيق التدخلات والاستثمارات في قطاع سيادة القانون، وتعزيز القيادة المشتركة مع الحكومة، مع السعي إلى تحقيق التمكين الكامل لها
- توفير التحليل المنتظم لقيادة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تحقيق التناسق في الجهود التقنية والسياسية، ومن ثم زيادة تعزيز القدرات الوطنية وتولي الجهات الوطنية لزام العمليات الانتخابية
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية من أجل إعداد استراتيجية وطنية وخطة للتنمية في قطاع سيادة القانون، بما في ذلك وضع نقاط مرجعية واستراتيجية للانتقال
- تنظيم ٦ حملات للدعوة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال سيادة القانون
- المشاركة في تنظيم اجتماعات تنسيقية على المستويات العليا والتقنية مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل وضع واعتماد عملية انتقال سلسلة تكون متوافقة مع أولويات حكومة هايتي
- وضع استراتيجية لتنفيذ المرحلة الانتقالية للبعثة والفريق القطري للأمم المتحدة بالشراكة مع حكومة هايتي وبالمشاركة الكاملة من جانبها

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢ التقدم المحرز صوب إصدار ١-٢-٢ الصكوك القانونية التي تجرى صياغتها وتقديمها إلى البرلمان (٢٠١٧/٢٠١٨: ٤)
- وتنفيذ التشريعات الرئيسية ٢-٢-٢ القوانين التي تسنّ وتُصدر، بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية (٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)

## النواتج

- بذل المساعي الحميدة من خلال عقد ١٢ اجتماعاً مع لجان البرلمان لدعم سن وإصدار تشريعات جديدة
- تقديم الدعم في إعداد حملات إعلامية، والمشاركة في حملات توعية لتعزيز الوضوح ومشاركة المجتمع المدني في عمليات التشاور بشأن صياغة القوانين
- المشاركة الفعالة، من خلال اجتماعات أسبوعية، مع المؤسسات الانتخابية والتشريعية الهايتية لدعم تنقيح التشريعات الانتخابية بشكل مستنير

- إجراء وتنظيم ٦ مناقشات مواضيعية لأفرقة الخبراء، بالاشتراك مع كل من فروع السلطة، من أجل كفالة الملازمة والجدوى التقنيتين للأطر التشريعية الجاري إعدادها
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية من أجل تحديث الإطار التشريعي الذي ينظم عمل وزارة العدل والأمن العام ونظام النيابة العامة ومديرية إدارة السجون
- بذل المساعي الحميدة، وتقديم المساعدة التقنية والقيام بجملة إعلامية لدعم عملية تنفيذ نظام المعونة القانونية الجديد الذي تدعمه الدولة، ووظيفة أمين المظالم والتشريعات ذات الصلة بالجوانب الجنسانية
- تقديم الدعم وبذل المساعي الحميدة لإجازة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، ولنشرهما وتنفيذهما
- إسداء المشورة المتخصصة بشأن معايير حقوق الإنسان في وضع الصكوك التشريعية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٣-١ وضع واعتماد النظام الداخلي للمجلس الأعلى للقضاء	٢-٣-٣ إحراز تقدم في أداء مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية، لا سيما في نموذج الولاية القضائية الذي يجري اختياره
٢-٣-٢ وضع واعتماد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للتطوير للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ مفتشية المجلس الأعلى للقضاء ومفتشية وزارة العدل والأمن العام	
٢-٣-٣ وضع واعتماد وتنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لوزارة العدل والأمن العام	
٢-٣-٤ زيادة عدد القضايا التي جرى الفصل فيها في المحكمة الابتدائية في بور - أو - برنس (٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٦)	
٢-٣-٥ انخفاض عدد المتهمين المحتجزين قبل المحاكمة لمدة أكثر من سنتين (٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٣ في المائة من عدد السجناء؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠,٤ في المائة من عدد السجناء)	
٢-٣-٦ انخفاض عدد المحتجزين قبل المحاكمة الذين أمضوا أكثر من ٦ أشهر دون مقابلة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد قضاة التحقيق (٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٩ في المائة من عدد السجناء؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٧,٢ في المائة من عدد السجناء)	

#### النواتج

- بذل المساعي الحميدة لدعم عملية تسمية المرشحين لملء الوظائف الشاغرة في محكمة النقض وفي الدرجات القضائية الأدنى
- تقديم ١٢ دورة من دورات الدعم التقني إلى وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، والشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون في إطار وضع مؤشرات الأداء الرئيسية للعاملين فيها
- تقديم ١٢ دورة من دورات الدعم التقني لوزارة العدل والأمن العام من أجل وضع خطة عملها وإلى المجلس الأعلى للقضاء من أجل وضع نظامه الداخلي

- تقديم ١٢ دورة من دورات المساعدة التقنية وأنشطة الدعوة والدعم من أجل وضع الخطة الاستراتيجية لمفتشية المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والأمن العام
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية والدعم في تخفيض عدد المحتجزين تحت ظروف الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة أو الاحتجاز غير القانوني، وذلك عن طريق عقد دورات عمل شهرية في المحاكم ومراكز الشرطة والسجون
- تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى ٤ مكاتب للمساعدة القانونية في بور - أو - برنس وليه كاي لضمان إمكانية حصول المجتمعات المحلية المهمشة على المساعدة القانونية
- تنظيم دورات تنسيق نصف شهرية مع مكاتب المساعدة القانونية لرصد التقدم المحرز في تجهيز القضايا أمام المحاكم والإفراج عن المحتجزين
- تقديم الدعم التقني إلى هيئات الرقابة القضائية الرئيسية في نظام العدالة الجنائية بهدف تنقيح وتحديث أطرها التنظيمية
- توفير الدعم التقني من أجل تعزيز أداء قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ومكاتب قضاة التحقيق ومكتب رئيس المحكمة في الولاية القضائية النموذجية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٤-١ إصدار القانون المتعلق بالسجون وترقية مديرية إدارة السجون إلى مستوى إدارة مركزية	٢-٤-٤ إدخال تحسينات على قدرات مديرية إدارة السجون الإدارية وعلى قدراتها التنظيمية والتنفيذية، بما في ذلك تحسينات في الظروف السائدة داخل السجون
٢-٤-٢ إقرار وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	
٢-٤-٣ وضع التوجيه السياساتي المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي وتنفيذه	
٢-٤-٤ تعيين موظفين تابعين لمديرية إدارة السجون، بمن فيهم موظفات، وتدريبهم على التنظيم والإدارة (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥٠)	
٢-٤-٥ اعتماد مديرية إدارة السجون لتسعة سجون لكي تعمل دون دعم خارجي	

### النواتج

- بذل المساعي الحميدة من خلال تنظيم ٤ حلقات عمل للدعوة بهدف دعم إصدار القانون المتعلق بالسجون والقانون التنظيمي للشرطة الوطنية الهايتية، وترقية مديرية إدارة السجون إلى مستوى مديرية مركزية داخل الشرطة الوطنية، كخطوة وسط تجاه فصل المديرية بالكامل عن الشرطة الوطنية
- تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المديرية العامة وإلى الشعبة المركزية للشؤون الإدارية في الشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بتقدير تكاليف الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وتنفيذها

- توفير دعم محدد الأهداف لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ في مجالات التطوير التنظيمي، وأمن السجون، وتحسين ظروف الاحتجاز، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في إدارة السجون، والإدارة والتنظيم، وإعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم
- تقديم الدعم التقني إلى الشرطة الوطنية الهايتية وإلى مديرية إدارة السجون لمساعدتها على وضع وتنفيذ استراتيجية محددة الأهداف ومخصصة للتوظيف والتدريب في المديرية
- توجيه وتدريب موظفي إدارة السجون على مستوى المقرر على التنظيم والإدارة لتمكينهم من الشروع تدريجياً في أداء مهامهم الإدارية وفي إدارة الموارد المالية للمديرية على نحو مستقل
- تقديم الدعم إلى مديرية إدارة السجون لكي تبدأ عملية اعتماد تسعة سجون في هايتي تثبت قدرتها على العمل دون أن تتلقى دعماً توجيهياً طوال الوقت من البعثة أو من سائر الجهات الفاعلة الدولية
- الاشتراك في موقع واحد بين موظفي شؤون السجون وموظفي البعثة في السجون الرئيسية، ولا سيما في السجون التسعة التي سيتم اعتمادها، بما في ذلك في موقع الولايات القضائية النموذجية، وذلك بهدف تقديم الدعم الاستشاري والتقني بشأن الإدارة الفعالة للسجون، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية الاعتماد
- تنسيق عقد ٤ اجتماعات دعوة مع السلطات الوطنية من مديرية إدارة السجون والشرطة الوطنية الهايتية عن موضوع تطوير السجون والإصلاحات والسياسات والبرامج والخدمات المتصلة بها وذلك بهدف زيادة التزامها وخضوعها للمساءلة، وتحسين توليها زمام الأمور
- تنفيذ ٤ برامج لإعادة إدماج السجناء للمساهمة في التماسك الاجتماعي وللتخفيف من مخاطر العنف في المجتمعات المحلية
- تنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر من أجل إدخال تحسينات طفيفة على الهياكل الأساسية وتوفير المعدات للمؤسسات الإصلاحية

#### نواتج يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- تقديم الدعم إلى مديرية إدارة السجون من أجل تنفيذ السياسة الجنسانية وبناء القدرات في مجال مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إدارة السجون
- تقديم كل من الدعم المالي والتقني إلى مديرية إدارة السجون من أجل بدء تنفيذ نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع/نظام إدارة الجناة في ٦ سجون من أصل ٩ سجون حددتها المديرية لكي تعتمد عليها من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون
- تنسيق ٤ حلقات عمل بهدف إقامة روابط بين نظام إدارة البيانات في المحاكم ونظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع ونظام إدارة البيانات في السجون التابع لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وبهدف إنشاء آليات لتبادل البيانات من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون

## العوامل الخارجية

بعد سنوات من تقديم الدعم الدولي إلى مؤسسات سيادة القانون التابعة للحكومة، لا تزال العقوبات الأساسية سياسية في طبيعتها بقدر ما هي تقنية. ولكي تنجح البعثة، فإنها ستحتاج إلى مشاركة إيجابية من الحكومة في تولى زمام عملية البناء المؤسسي الطويلة الأجل، مما سييسر انسحاب البعثة في نهاية المطاف. وسيؤدي استمرار مشاركة مجلس الأمن في جوانب البناء المؤسسي، من خلال زيادة التركيز على سيادة القانون في هايتي، دوراً أساسياً في تنفيذ عملية فك ارتباط سلس والانتقال من حفظ السلام إلى السياق الإنمائي.

## الجدول ٣

## الموارد البشرية: الوظائف المقترحة في إطار العنصر ٢، الشؤون السياسية وسيادة القانون، ٢٠١٧/٢٠١٨

		الموظفون الدوليون							
		ف-٥		ف-٣		ف-٤			
		م-٢		م-١		أ ع م			
		مكتب رئيس دائرة الشؤون السياسية وسيادة القانون		قسم التوعية السياسية		وحدة التحليل السياسي والإبلاغ		قسم الولايات القضائية النموذجية	
		وحدة الدعم المؤسسي		قسم المؤسسات الإصلاحية		وحدة الأفرقة المتنقلة		وحدة الحد من العنف المجتمعي	
		المجموع الفرعي		المجموع					
٣٨	الأفراد المقدمون من الحكومات	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٦	مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٣	مكتب رئيس دائرة الشؤون السياسية وسيادة القانون	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٤	قسم التوعية السياسية	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٣	وحدة التحليل السياسي والإبلاغ	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٥	قسم الولايات القضائية النموذجية	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٦	وحدة الدعم المؤسسي	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٧	قسم المؤسسات الإصلاحية	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
١٥	وحدة الأفرقة المتنقلة	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
١٠	وحدة الحد من العنف المجتمعي	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٥٩	المجموع الفرعي	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
٩٧	المجموع	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

## مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

٥٩ - سيقوم نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، الذي يشغل أيضاً منصب منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بمساعدة الممثلة الخاصة للأمين العام في تنفيذ ولاية البعثة وفي إدارتها اليومية مع التركيز في المقام الأول على مجالات حقوق الإنسان والشؤون السياسية وسيادة القانون. وسيتولى شغل الوظيفة تيسير التشاور مع المبعوثين الخاصة للأمين العام لهايتي، لضمان التنسيق الوثيق للأنشطة المتصلة بالكوليرا، بما في ذلك تنفيذ النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي.

٦٠ - ومكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام مكلف بكفالة قيام البعثة، والفريق القطري للعمل الإنساني (عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وفريق الأمم المتحدة القطري، بتطبيق نهج متكامل في تخطيط ولاية البعثة وتنفيذها. وسيوفر مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام منبرا للتنسيق والتخطيط المتكامل مع الوكالات المتخصصة ووكالات المعونة. وسيتولى نائب الممثلة الخاصة قيادة عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التكامل والتنسيق بين أنشطة الفريق القطري، والمضي قدما، في الوقت المناسب، بالعملية الانتقالية من وجود لحفظ السلام إلى وضع إنمائي.

٦١ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لمكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية من نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (مد-٢)، وكبير موظفين واحد لشؤون الانتخابات (ف-٥)، وموظف واحد معني بالسياسات والممارسات الفضلى (ف-٤)، ومساعد إداري واحد (من فئة الخدمة الميدانية)، وموظف تنسيق واحد (موظف وطني من الفئة الفنية)، وسائق واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

### مكتب الموظف الرئيسي للشؤون السياسية، رئيس دائرة الشؤون السياسية وسيادة القانون

٦٢ - ستقوم البعثة، تحت قيادة رئيس الشؤون السياسية وسيادة القانون، بمساعدة حكومة هايتي على تعزيز المؤسسات القضائية والإصلاحية بغية تعزيز تولى زمام الأمور الكامل والفعال على الصعيد الوطني ونقل الدعم لتلك المؤسسات إلى الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية. وستتألف ركيزة الشؤون السياسية وسيادة القانون هذه من ثلاثة فروع هي: (التوعية السياسية، والولايات القضائية النموذجية والإصلاحيات)، ومن وحدتين (هما التحليل السياسي والإبلاغ، والدعم المؤسسي). وسيسهم جميع الأقسام والوحدات الموجودة في هذا العنصر بموظفين منها، حسب الاقتضاء، للمشاركة في نشر الخبرات المشتركة في المجال السياسي ومجالات العدالة والإصلاحات وحقوق الإنسان إلى تسع مناطق خارج بور - أو - برنس على أساس منتظم.

٦٣ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لمكتب رئيس الشؤون السياسية وسيادة القانون من موظف رئيسي للشؤون السياسية/رئيس دائرة الشؤون السياسية وسيادة القانون (مد-١)، ومن مساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وسائق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

### قسم التوعية السياسية

٦٤ - ستركز الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها البعثة في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان على ما تقوم به البعثة من مساع حميدة وجهود الدعوة، كما ستركز على الولاية السياسية للبعثة. وسوف تستخدم البعثة، من خلال قيادتها السياسية، دورها المتمثل في بذل المساعي الحميدة لدى الفرعين التنفيذي والتشريعي من الحكومة للمساعدة في الحفاظ على الزخم السياسي بغية تعزيز الإصلاح وتنفيذ التشريعات الرئيسية.

٦٥ - وسيساعد قسم التوعية السياسية قيادة البعثة في إقامة وإدامة قنوات الاتصال مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيضطلع القسم بدور رئيسي في إسداء المشورة إلى قيادة البعثة بشأن طائفة من المسائل، منها ضمان زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية، وإصدار التشريعات الرئيسية المتعلقة، واستخدام مبادرات المساعي

الحميدة على نحو حصيف ومستهدف لتعزيز ولاية البعثة على الصعيد الوطني والإقليمي. وعلاوة على ذلك، سيدعم القسم الممثلة الخاصة للأمين العام في قيادة عملية بناء مواقف سياسية مشتركة على نطاق المجتمع الدولي، لكفالة اتباع نهج دولي متنسق لإزاء المشاكل السياسية التي قد تنشأ.

٦٦ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لقسم التوعية السياسية من كبير موظفين واحد للشؤون السياسية (ف-٥)، وموظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤) وموظف وطني من الفئة الفنية، وموظف معاون للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية).

### وحدة التحليل السياسي والإبلاغ

٦٧ - ستقوم وحدة التحليل السياسي بتحليل طائفة واسعة من القضايا السياسية وإبلاغ القيادة عنها، وذلك دعماً للعملية السياسية وسعيًا لاستكمال جهود التوعية السياسية التي يبذلها قسم التحليل السياسي. وستقوم الوحدة بإعداد تقارير منتظمة موجهة إلى القيادة العليا للبعثة وإلى المقر بشأن التطورات والمستجدات السياسية والأمنية.

٦٨ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة التحليل السياسي والإبلاغ من ثلاثة موظفين للشؤون السياسية (٢ ف-٤ و ١ ف-٣).

### قسم الولاية القضائية النموذجية

٦٩ - سيتولى قسم الولاية القضائية النموذجية مسؤولية توفير دعم متفرغ لبناء القدرات وإسداء المشورة إلى إحدى الولايات القضائية المختارة من خلال تنظيم دورات عمل ورصد مشتركة واجتماعات تنسيقية. وسيساعد القسم الولاية القضائية المختارة على تحديد استراتيجية قانونية تمكنها من إعطاء الأولويات في تجهيز عبء قضاياها القانونية بالاستناد إلى تحليل قائم على البيانات، بهدف تجهيز كتلة حرجة من القضايا القانونية، مما يؤدي بدوره إلى خفض عدد حالات الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، ولا سيما في حالة الفئات الضعيفة، مثل القصر والنساء.

٧٠ - وسيقوم القسم بتنسيق جهود عناصر الشرطة والعدل والمؤسسات الإصلاحية من أجل تعزيز نظام العدالة الجنائية في الولاية القضائية المختارة. وسيمثل جمع البيانات ركيزة أساسية في عمل قسم الولايات القضائية النموذجية، حتى يتمكن من متابعة جميع حالات الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة أو الاحتجاز غير القانوني. وسيقوم القسم أيضا بزيارات إلى محاكم ومكاتب ادعاء وسجون ومخافر شرطة، من أجل استعراض الكم المتراكم من القضايا الجنائية ورصده.

٧١ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لقسم الولايات القضائية النموذجية من كبير موظفين واحد لشؤون سيادة القانون (ف-٥) وثلاثة موظفين لشؤون سيادة القانون (١ ف-٣) وموظفان وطنيان من الفئة الفنية، وموظف معاون واحد لشؤون سيادة القانون (موظف وطني من الفئة الفنية).

### وحدة الدعم المؤسسي

٧٢ - ستقدم وحدة الدعم المؤسسي الدعم إلى حكومة هايتي في وضع رؤية وفي صياغة خطة ونهج شاملين لإصلاح قطاع العدل. وستعمل الوحدة، بالتنسيق مع جهود الدعوة السياسية التي تبذلها البعثة، على تعزيز قدرات المجلس الأعلى للقضاء وهيئة التفتيش التابعة له وآليات المساءلة الأخرى (بما في ذلك

عمليات تدقيق وتقييم موظفي الجهاز القضائي). وستقوم الوحدة بالمساعدة في زيادة التأثير وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني من خلال تقديم الدعم والمشورة التقنية إلى المؤسسات الرئيسية، مثل مكتب الرئيس، ووزارة العدل والسلامة العامة، ومكاتب الادعاء العام، والمجلس الأعلى للقضاء والمفتشية التابعة له، ومديرية إدارة السجون، ومكاتب الادعاء العام. وستسعى الوحدة أيضا إلى تحديد أوجه عدم الاتساق في الصكوك القانونية المختلفة بغية إعداد التعديلات المقترحة و/أو صياغة تشريعات جديدة، بقيادة مشتركة مع الحكومة.

٧٣ - وستقدم الوحدة الدعم التقني إلى المفتشية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء في وضع قواعد وإجراءات تمكّنها من الاضطلاع على الوجه السليم بدورها المتمثل في ممارسة الرقابة على القضاة. وستدعم البعثة أيضا المفتشية في إنشاء نظام رصد تُستخدم فيها لوحة مؤشرات الأداء الرئيسية، وذلك لتحسين الرقابة وإحداث زيادة في إنتاجية السلطة القضائية. وستقوم الوحدة أيضا بمتابعة عمل المجلس الأعلى للقضاء ودعمه في اتخاذ إجراءات سريعة بشأن التوصيات المتعلقة بتعيين القضاة، وتحديد تعييناتهم، وتوقيع الجزاءات عليهم، بالإضافة إلى العمل من أجل تحسين عمليات تنفيذ وتدريب جميع الموظفين القضائيين عموما.

٧٤ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة الدعم المؤسسي من أربعة موظفين لشؤون سيادة القانون (١ ف-٤، و ١ ف-٣، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية)، وموظفين معاونين اثنين لشؤون سيادة القانون (موظفان وطنيان من الفئة الفنية).

### قسم المؤسسات الإصلاحية

٧٥ - سيساعد قسم المؤسسات الإصلاحية المقترحة مديرية إدارة السجون في مجالات إدارة الميزانية والشؤون الإدارية والإدارة والموارد البشرية. وسيركز القسم على دعم إصدار القانون المتعلق بالسجون، وترقية مديرية إدارة السجون إلى مستوى مديرية مركزية داخل الشرطة الوطنية الهايتية، كخطوة وسطى تجاه فصل المديرية كاملا عن الشرطة الوطنية. وسيقدم القسم دعما محدد الأهداف لتنفيذ لخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ في مجالات التطوير التنظيمي، وأمن السجون، وتحسين ظروف الاحتجاز، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في إدارة السجون، والإدارة والتنظيم، وإعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم.

٧٦ - وسيعمل القسم بشكل وثيق مع شرطة الأمم المتحدة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون في وضع وتنفيذ استراتيجية محددة الأهداف ومخصصة للتوظيف والتدريب في المديرية. وسيكفل القسم نقل خبرته إلى كبار موظفي مديرية إدارة السجون. وسيتألف القسم من أفرقة متعددة التخصصات تضم ممارسين في الإصلاحات العامة وأفرقة متخصصة ذات خبرة في أمن السجون، والتخطيط الاستراتيجي، والتدريب، والهندسة، والخدمات الطبية، وقواعد البيانات، والموارد البشرية، والميزانية والشؤون المالية.

٧٧ - ويتألف الملاك المقترح لقسم المؤسسات الإصلاحية من كبير موظفين واحد لشؤون السجون (ف-٥)، وأربعة موظفين لشؤون السجون (١ ف-٤، و ١ ف-٣، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية)، وموظف معاون واحد لشؤون السجون (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة). وسيدعم القسم أيضا ٣٨ من موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات.

## وحدة الأفرقة المتنقلة

٧٨ - في إطار عناصر حقوق الإنسان والشؤون السياسية وسيادة القانون، ستقوم وحدة الأفرقة المتنقلة المقترحة بتنسيق وتيسير النشر العادي للأفرقة ذات الخبرات المتكاملة في تسع مقاطعات خارج بور - أو - برنس، وسيتم ذلك بالاعتماد على موظفين من أقسام الشؤون السياسية والعدل والإصلاحات وحقوق الإنسان. وسيكفل هذا النهج المشترك أن تكون عناصر الدعم المختلفة مترابطة ترابطاً وثيقاً، بحيث يتم تحقيق أقصى قدر ممكن من التآزر ويكون للنهج غايات مشتركة، حتى لا يعوق تركز أفراد البعثة في العاصمة من قدرتها على النهوض بولايتها.

٧٩ - وستطلع الأفرقة المتنقلة بمهام الرصد والإنذار المبكر، وسوف تؤدي دوراً في مجال التوعية والدعوة السياسية لدى الشرائح الرئيسية من المجتمع وصانعي القرار على الصعيدين المحلي والإقليمي. وستقوم الأفرقة المتنقلة بالاتصال والتفاعل مع الإدارات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون. ودعماً لهذه الجهود، فإن وحدة الأفرقة المتنقلة ستقوم، بالتنسيق مع الوحدات الأخرى في عنصر الشؤون السياسية وسيادة القانون وفي عنصر حقوق الإنسان، بتحديد وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر تهدف إلى تقديم الدعم في مجال الهياكل الأساسية والمعدات للشرطة المحلية والمحاكم ومرافق السجون. وستعمل الأفرقة المتنقلة أيضاً، بالتنسيق الوثيق مع وحدة الحد من العنف المجتمعي، على المساعدة في تحديد برامج محتملة يمكن أن تُحدث فيها هذه البرامج المخصصة والمحددة الأهداف أثراً أكبر في تعزيز الاستقرار السياسي في هايتي.

٨٠ - وستألف الملاك الوظيفي المقترح للأفرقة المتنقلة من ثمانية موظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤، و ١ ف-٣ و ٦ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية)، وأربعة موظفين معاونين للشؤون السياسية (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) وموظفين مساعدين اثنين للشؤون السياسية (موظفان وطنيان من الفئة الفنية)، ومساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة). وسيقوم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية، الذين يتمتعون بميزة التحدث باللغة المحلية ويفهمون الثقافة المحلية، ببناء علاقات مع المحاورين الرئيسيين في كل إدارة والبقاء على اتصال معهم، مما سيضمن استمرارية التعاون، وسيكون لهم أيضاً خبرة في مجال الإدارة البرنامجية.

## وحدة الحد من العنف المجتمعي

٨١ - سيرتكز النهج المبتكر في البعثة في مجال سيادة القانون على وحدة الحد من العنف المجتمعي المقترحة، مما سيعزز البرنامج الأساسي للحد من العنف المجتمعي والأنشطة في مجال سيادة القانون، ويوسع نطاق دعم حقوق الإنسان والأهداف السياسية. وستقوم وحدة الحد من العنف المجتمعي بصورة دورية بتقديم إحاطات وتدريبات إلى أفراد البعثة بشأن نهجها المجتمعي في مجال سيادة القانون المنطلق من القاعدة إلى القمة. وسييسر ذلك وضع مشاريع شاملة في مجالي الحقوق السياسية وحقوق الإنسان، اللذين لا يشملهما الحد من العنف المجتمعي عادة. وستنضم الوحدة إلى البعثات المشتركة لزيارة المشاريع والمجتمعات المحلية من أجل تحديد المستفيدين الجدد المحتملين والمبادرات الجديدة. واستناداً إلى التقارير المنتظمة المقدمة من الأفرقة المتنقلة، ستركز الوحدة على وضع مقترحات المشاريع وتقييمها.

٨٢ - وستكون الوحدة مسؤولة عن وضع برامج للحد من العنف المجتمعي وتنفيذها، بالتعاون مع الهياكل الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وعناصر البعثة الأخرى والشركاء المنفذين من أجل تعديل

المقترحات ومواصلة تطويرها لكفالة إدراج النهج المجتمعي في صياغة المشاريع. وستكون وحدة الحد من العنف المجتمعي مسؤولة عن وضع إطار للرصد والتقييم تساهم فيه العناصر الأخرى بنشاط. وستقوم الوحدة بتقييم مدى ملاءمة الشركاء وقدراتهم، وبالاتصال بالوزارات التنفيذية والإدارات البلدية على النحو المطلوب، وإجراء زيارات ميدانية وصياغة مقترحات مشاريع/أو تحسينها، بالإضافة إلى وضع ورصد وثائق المشاريع الهامة (أي المقترحات والتقارير ومذكرات التفاهم).

٨٣ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لوحدة الحد من العنف الأهلي من أربعة موظفين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (١ ف-٤، و ١ ف-٣، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية)، وأربعة موظفين معاونين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (موظفون وطنيون من الفئة الفنية)، ومساعد واحد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمة العامة).

### العنصر ٣: حقوق الإنسان

٨٤ - سيضطلع عنصر حقوق الإنسان بأنشطة تشمل ثلاثة مجالات هي: تحسين امتثال الدولة لآليات حقوق الإنسان؛ وتحسين قدرات مكتب حماية المواطنين؛ وتحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على ضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل في هايتي. وسيركز عنصر حقوق الإنسان أنشطته على هدفين استراتيجيين واسعين، هما: تحسين مساءلة المؤسسات المعنية وامتثالها لحقوق الإنسان، وتحسين أهليتها المهنية وكفاءتها.

٨٥ - ويُعد تعاون هايتي مع آليات حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية وسيتمثل أحد المجالات الهامة التي يركز عليها العنصر، مدعوماً في ذلك بالدعوة السياسية، في دعم عملية تقوم حكومة هايتي في إطارها بتجميع التوصيات من هيئات وآليات حقوق الإنسان وبعتماد خطة عمل لتنفيذها. وبحلول نهاية ولاية البعثة، سيظل مكتب حماية المواطنين هو المؤسسة الرئيسية المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بصورة مستقلة وبالدعوة إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العامين المقبلين، ستدعم البعثة مكتب حماية المواطنين في تعزيز مكانتها بوصفها مؤسسة رقابة تؤدي دوراً فعالاً في الرصد فيما يتعلق بالدستور.

٨٦ - وفي ضوء الانتقال المتوقع للبعثة، فإنها ستعتمد استراتيجية لنقل مهام دعم حقوق الإنسان تدريجياً إلى المؤسسات الوطنية والمحلية. وستقدم البعثة المساعدة والدعم التقنيين إلى مكتب حماية المواطنين، وستعمل جنباً إلى جنب معه من أجل تعزيز قدراته. وسوف تُقدّم المساعدة والدعم التقنيين أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا حقوق الإنسان. وسيقوم قسم حقوق الإنسان برصد حالة حقوق الإنسان في هايتي والتحقيق فيها وتحليلها والإبلاغ عنها، بما في ذلك تحديد أنماط الانتهاكات واتجاهاتها، وإسداء المشورة إلى السلطات بشأن الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجارية منها والماضية. وبناء على ذلك، سيكون موظفو قسم حقوق الإنسان جزءاً من أفرقة البعثة المتنقلة للرصد المشترك، عند الاقتضاء. وستقوم البعثة باستكشاف أفضل السبل لتعزيز جهود حقوق الإنسان بمزيد من المبادرات للحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك توفير التدريب والدعم اللوجستي والتقني لمنظمات رصد حقوق الإنسان.

٨٧ - ومن شأن جهود البعثة هذه، لدى اقتراحها بجهود جهات فاعلة أخرى، أن تفضي إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لشعب هايتي وإلى زيادة امتثال حكومة هايتي لصكوك وآليات وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتفاعلها معها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-١-١ اعتماد حكومة هايتي خطة عمل لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠١٧: صفر)؛ (٢٠١٧-٢٠١٨: ١)	٣-١-١ ازدياد امتثال هايتي لصكوك وآليات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتزامها بها
٣-١-٢ قبول حكومة هايتي الطلبات التي تقدمها الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومسؤولو الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان لزيارة البلد (٢٠١٥-٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦-٢٠١٧: ١؛ ٢٠١٧-٢٠١٨: ١)	
٣-١-٣ الحفاظ على عدد التقارير التي تأخرت حكومة هايتي في تقديمها إلى صكوك حقوق الإنسان وآلياتها وهيئاتها بشأن تنفيذ التزاماتها، عند الحد الأدنى (٢٠١٥-٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦-٢٠١٧: ١؛ ٢٠١٧-٢٠١٨: ١)	
٣-١-٤ تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى في الجهاز التنفيذي لتنسيق العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١٧-٢٠١٨: ١)	

## النواتج

- قيام البعثة بالدعوة من أجل تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى في الجهاز التنفيذي لتنسيق العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان
- عقد القيادة العليا للبعثة اجتماعات شهرية مع اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وتنفيذ ما لا يقل عن ٣ مبادرات دعوية مع السلطة التنفيذية لحكومة هايتي
- تقديم الدعم إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان من خلال عقد اجتماعات شهرية وإسداء المشورة التقنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٢-١ محافظة مكتب حماية المواطنين على قدرته الهيكلية التي تتيح له العمل بشكل مستقل، وعلى رأسه أمين للمظالم ونائب أمين للمظالم ومدير عام، مع تمويل ثابت ويمكن التنبؤ به من ميزانية الدولة (٢٠١٦/٢٠١٧: تعيين ٣ من كبار المديرين واضطلاعهم بمهامهم)	٣-٢-٢ تعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مكتب حماية المواطنين، في العمل كآلية مستقلة وموثوق بها للمساءلة في مجال حقوق الإنسان
٣-٢-٢ إصدار مكتب حماية المواطنين تقريراً عاماً عن أنشطته وإنجازاته (٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)	

٣-٢-٣ تقديم المكتب آراء قانونية إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحكومة بشأن مشاريع القوانين وغيرها من المسائل التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان (٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)

٣-٢-٤ تزويد مكتب حماية المواطنين للهيئات الرقابية لأجهزة الشرطة والعدالة بتقارير التحقيقات التي أنجزها بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ضباط الشرطة أو القضاة (٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)

٣-٢-٥ اضطلاع مكتب حماية المواطنين، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، بمبادرة واحدة على الأقل لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي (٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)

## النواتج

- تقديم خدمات الدعوة (المساعي الحميدة) بشأن إنشاء مكتب لحماية المواطنين يكون مستقلاً من الناحية الهيكلية، وتخصيص ميزانية ثابتة له ويمكن التنبؤ بها وتعيين كبار مديريه، من خلال ما لا يقل عن ٣ مبادرات للدعوة من جانب القيادة العليا للبعثة لدى أعضاء السلطة التنفيذية في حكومة هايتي
- تقديم الدعم إلى مكتب حماية المواطنين في إعداد ونشر تقرير عام واحد على الأقل عن أنشطته وإنجازاته، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع فريق الإبلاغ التابع للمكتب وتنظيم دورتين تدريبيتين
- تقديم الدعم لمكتب حماية المواطنين في إصدار رأي قانوني واحد على الأقل بشأن مشاريع القوانين وغيرها من المسائل التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع المستشارين القانونيين للمكتب وتنظيم دورتين تدريبيتين
- إجراء تحقيق مشترك واحد على الأقل في مجال حقوق الإنسان مع مكتب حماية المواطنين
- إجراء رصد مشترك أسبوعياً لادعاءات الفساد وأثرها على حقوق الإنسان
- إجراء رصد مشترك أسبوعياً لعملية إنشاء القوات المسلحة وأثرها على حقوق الإنسان
- إجراء رصد مشترك أسبوعياً لمراكز الشرطة والسجون
- تنفيذ ٣ مشاريع سريعة الأثر من أجل إدخال تحسينات طفيفة على البنى التحتية وتوفير المعدات للمؤسسات حقوق الإنسان

نواتج أخرى يُقترح تحقيقها عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات

- دعم نظام إدارة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والتدريب

٣-٣ تعزيز قدرة منظمات المجتمع ١-٣-٣ مواصلة ما لا يقل عن ٥ من منظمات المجتمع المدني تطوير مهاراتها

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

المدني المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة مستقلة  
في إعداد تقارير بديلة لآليات حقوق الإنسان، وحضور جلسات اللجان،  
وتمكنها من المشاركة مع آليات حقوق الإنسان (٢٠١٦/٢٠١٧: ٥؛  
٢٠١٧/٢٠١٨: ٥)

٣-٣-٢ استئناف الإجراءات القانونية لأحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان  
المرتبكة في الماضي، نتيجة لمبادرات الدعوة المشتركة التي تقوم بها منظمات  
المجتمع المدني لدى سلطات الدولة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب  
(٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)

٣-٣-٣ اتخاذ سلطات الدولة تدابير لحماية الفئات الضعيفة من التمييز،  
بما في ذلك التمييز الذي يمس الأطفال في المنازل والمهاجرين والنساء والمثليات  
والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات  
الجنسين، نتيجة لمبادرات الدعوة المشتركة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني  
(٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١)

## النواتج

- تقديم المساعدة التقنية من خلال تيسير ٣ فرص تدريب رسمية لصالح ٥ من منظمات المجتمع المدني بغية تعزيز قدراتها في مجال الدعوة وفي تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان
- تنفيذ مشروعين تجريبيين لدعم منظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان
- المشاركة في تنظيم وتنفيذ حلقة تدريبية واحدة على الأقل لصالح منظمات المجتمع المدني بشأن الرصد والتحقيق والإبلاغ
- الرصد المشترك شهرياً، مع منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني، لاستجابة الشرطة والسلطات القضائية فيما يتعلق بحالات إساءة المعاملة ضد القصر، بما في ذلك حالات الأطفال في المنازل
- الرصد المشترك شهرياً، مع منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني، لاستجابة السلطات الوطنية بشأن ادعاءات التمييز ضد الفئات الضعيفة، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين
- الرصد المشترك شهرياً، مع المنظمات النسائية، لاستجابة السلطات الوطنية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة
- الرصد المشترك شهرياً لحالة الهايتيين والأشخاص ذوي الأصل الهايتي في الجمهورية الدومينيكية المعرضين لخطر الطرد، وأولئك الذين طردوا أو عادوا
- الرصد المشترك، مع منظمات المجتمع المدني، لاستجابة الدولة بشأن الادعاءات المتعلقة بأخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي على أساس سنوي
- التنظيم المشترك، مع منظمات المجتمع المدني، للاحتفال بخمسة أيام دولية لحقوق الإنسان، وهي: اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس)، واليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (٢٦ حزيران/يونيه)، واليوم الدولي لكبار السن

(١ تشرين الأول/أكتوبر)، واليوم العالمي للطفل (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)، واليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٤-١ جمع البيانات المتعلقة بعدد المشتبه فيهم المحتجزين دون تهمة في مراكز الشرطة لأكثر من ٤٨ ساعة، وتخفيض نسبتها إلى العدد الإجمالي للاحتجاز بنسبة ٢٥ في المائة	٣-٤-٤ تعزيز امتثال الشرطة الوطنية الهايتية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
٣-٤-٢ انخفاض نسبة الأشخاص الذين اعتقلوا بصورة غير قانونية أو تعسفية إلى العدد الإجمالي للاعتقالات (٢٠١٧/٢٠١٧: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠ في المائة)	

#### النواتج

- رصد وجمع البيانات المتعلقة بعدد ونسبة الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة دون تهمة لأكثر من ٤٨ ساعة
- رصد وجمع البيانات المتعلقة بعدد ونسبة الأشخاص الذين اعتقلتهم الشرطة الوطنية الهايتية بصورة غير قانونية أو تعسفية
- أنشطة الدعوة لدى الشرطة الوطنية الهايتية لإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا بصورة غير قانونية أو تعسفية، واحتجزوا دون تهمة
- تقديم الدعم لأكاديمية الشرطة لتوفير التدريب المتخصص في مجال حقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على استخدام القوة/الأسلحة والاعتقالات

#### العوامل الخارجية

ستواصل الحكومة تعاونها مع آليات حقوق الإنسان، وستواصل دعم عمل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان.

وستواصل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الالتزام برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتحليلها، وستواصل التعاون في اتخاذ إجراءات ضد مسؤولي الشرطة والموظفين العموميين المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان، وستواصل المشاركة في إسداء المشورة إلى الهيئة التشريعية بشأن قضايا حقوق الإنسان.

وستواصل الجهات المانحة دعم بناء القدرات المؤسسية. وسيقوم فريق الأمم المتحدة القطري بزيادة الدعم المقدم إلى الحكومة والبرلمان في تنفيذ الخطة المتعلقة بحقوق الإنسان.

الموظفون الدوليون							الموظفون المدنيون	
متطوعو المجموع	الموظفون الأمم المتحدة <sup>(١)</sup>	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٤	ف-٥	أ ع م	أ ع م
٢١	٣	٩	٩	-	٤	٤	١	-
							دائرة حقوق الإنسان	

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

### دائرة حقوق الإنسان

٨٨ - يعتبر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هايتي هدفاً أساسياً بالنسبة للبعثة. وستدعم دائرة حقوق الإنسان حكومة هايتي في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي منع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها، بغية السعي إلى تفعيل المساءلة، بما في ذلك عن الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي. وستقوم الدائرة برصد حالة حقوق الإنسان في هايتي والتحقيق فيها وتحليلها والإبلاغ عنها، وتحديد أنماط واتجاهات الانتهاكات، وإسداء المشورة إلى السلطات بشأن الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجارية والماضية. وفي حين أن الدائرة تحافظ على استقلالها في التخطيط لمهام الرصد وتنفيذها، فإنها ستنضم إلى الأفرقة المتنقلة للبعثة من أجل تنفيذ عمليات الرصد المشترك، عند الاقتضاء.

٨٩ - وستدعم دائرة حقوق الإنسان أيضاً حكومة هايتي والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان والمساءلة بشأنها في البلد، بما في ذلك مشاركتها مع الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان ودعم تنفيذ توصياتها.

٩٠ - وستدعم الدائرة البعثة في إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية وقوات الأمن الوطني الأخرى وتعزيزها فيما يتعلق بالامتثال لحقوق الإنسان وفي تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في إطار دعم كيانات الأمم المتحدة لقوات الأمن الوطني.

٩١ - وستعمل دائرة حقوق الإنسان على نحو متكامل مع العناصر الأخرى للبعثة، بما في ذلك العناصر المتعلقة بالشؤون السياسية وسيادة القانون والأمن والاستقرار، وستعمل كذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى، بما في ذلك عن طريق المبادرات البرنامجية، عند الاقتضاء. وبغية إتاحة التنفيذ المركز للولاية، ستتألف الدائرة من ثلاث وحدات على النحو التالي: وحدة التحليل والإبلاغ؛ ووحدة المساءلة وبناء القدرات؛ ووحدة الرصد والتحقيقات.

٩٢ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لدائرة حقوق الإنسان الموظف الرئيسي لشؤون حقوق الإنسان (برتبة مد-١)، وموظفاً واحداً أقدم لشؤون حقوق الإنسان (برتبة ف-٥)، والذي سيضطلع أيضاً بدور المدافع عن حقوق الضحايا تمثيلاً مع اقتراح الأمين العام الوارد في تقريره عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نصح جديد (A/71/818 و A/71/818/Corr.1 و A/71/818/Add.1)؛ و ١٢ موظفاً لشؤون حقوق الإنسان (٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين،

و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظفين اثنين معاونين لشؤون حقوق الإنسان (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)؛ وموظف مساعد لشؤون حقوق الإنسان (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)؛ ومساعدين اثنين لشؤون حقوق الإنسان (من فئة الخدمة العامة الوطنية)، أحدهما مساعد إداري (من فئة الخدمة العامة الوطنية) والآخر مساعد فريق (من فئة الخدمة العامة الوطنية).

#### العنصر ٤: الدعم

٩٣ - سيوفر عنصر الدعم الخدمات اللوجستية والإدارية والأمنية بفعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال التحسينات على الخدمات وكذلك تحقيق مكاسب زيادة الكفاءة. وسيقدم الدعم للقوام البالغ ٩٨٠ من أفراد الشرطة المشكلة و ٢٩٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٣٨ من موظفي السجون، وكذلك إلى ١٦٠ موظفاً دولياً و ١٨٥ موظفاً وطنياً و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيشمل الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك إدارة شؤون الموظفين، والشؤون الإدارية، وإدارة العقود، والشؤون المالية وشؤون الميزانية، والامتثال للمعايير البيئية، وسلامة الطيران، والمشتريات، وتقديم المشورة للموظفين، وكفالة الرفاه، وصيانة وتشبيد مرافق المكاتب وأماكن الإقامة، وعمليات النقل الجوي والسطحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الرعاية الصحية. هذا إضافة إلى العنصر الرئيسي المتمثل في توفير الخدمات الأمنية على نطاق البعثة. ولتحسين الشفافية وقابلية المقارنة والمساءلة عن أداء هذه الخدمات، وتمشياً مع إطار الميزنة القائمة على النتائج الذي جرى تعزيزه، سوف تعطي مجموعة أساسية من مؤشرات الإنجاز رؤية محسنة عن مسائل الدعم المهمة لنجاح العمليات.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٤-١-١-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين) (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ في المائة أو أكثر)	٤-١-١ تقديم خدمات دعم سريعة وفعالة وتتسم بالكفاءة والمسؤولية للبعثة
٤-١-٢ النسبة المئوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠ في المائة)	
٤-١-٣ النسبة المئوية للوظائف الدولية التي تشغلها موظفات مدنيات دوليات إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠ في المائة)	
٤-١-٤ متوسط عدد أيام العمل المخصصة للاستقدام من القائمة، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى اختيار المرشح، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٨ يوماً أو أقل)	
٤-١-٥ متوسط عدد أيام العمل لعمليات التعيين في وظائف معينة، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى اختيار المرشح، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٣٠ يوماً أو أقل)	
٤-١-٦ الدرجة الكلية في سجل أداء الإدارة البيئية لإدارة الدعم الميداني (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

- ٤-١-٧ النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٥ في المائة أو أكثر)
- ٤-١-٨ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
- ٤-١-٩ الدرجة الكلية بالنسبة للرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استناداً إلى ٢٠ مؤشراً رئيسياً للأداء (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٨٠٠ أو أكثر)
- ٤-١-١٠ النسبة المئوية لأفراد وحدات الشرطة المشكلة في أماكن الإقامة التابعة للأمم المتحدة الممتثلة للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، وفقاً لمذكرات التفاهم (٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
- ٤-١-١١ الامتثال لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزونها (٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٥ في المائة أو أكثر)

## النواتج

## تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تمشياً مع استراتيجية إدارة الدعم الميداني بشأن البيئة
- دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة الدعم الميداني بشأن إدارة سلسلة الإمداد

## خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة ما مجموعه ٣ طائرات (طائرة ثابتة الجناحين و ٢ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة)
- توفير ما مجموعه ٩٩٠ ساعة من ساعات الطيران المقررة لتغطية جميع الخدمات، بما في ذلك نقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات وتنفيذ عمليات المراقبة والبحث والإنقاذ وخدمات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ ٣ طائرات و ١٠٣ من المطارات (٥ مطارات و ٩٨ من مواقع هبوط الطائرات)

## خدمات الميزانية والمالية والإبلاغ

- تقديم خدمات الميزانية والتمويل والإبلاغ بشأن ميزانية قدرها ٩٣,٢ مليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة
- وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية السنوية للبعثة، امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

## خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين المأذون بهم بقوام أقصاه ٣٥١ فرداً (١٦٠ من الموظفين الدوليين، و ١٨٥ من الموظفين الوطنيين و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية وإدارة أداء الموظفين، تمثيلاً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة إلى ٣٠٧ من الموظفين المدنيين ودعم تقديم تدريب خارج البعثة لما عدده ٨٧ موظفاً مدنياً
- دعم تجهيز ١٨٢٧ من طلبات السفر داخل منطقة البعثة، و ٨٢ من طلبات السفر خارج البعثة لغرض أغراض التدريب، و ٦٤ من طلبات السفر لأغراض التدريب للموظفين المدنيين

## خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لـ ٢٨ موقعاً
- تشغيل وصيانة ١٨٦ مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة، بالإضافة إلى خدمات الكهرباء المتعاقد عليها مع الحكومة المحلية بشأن موقعين اثنين
- تشغيل وصيانة مرافق إمداد ومعالجة المياه المملوكة للأمم المتحدة (بما في ذلك ٩ آبار للمياه/آبار للتنقيب عن المياه و ٨ محطات لمعالجة المياه وتنقيتها)، ودعم ٧ مرافق وحدات الشرطة المشكّلة في ٧ مواقع في ٥ مناطق، إضافة إلى خدمات توفير إمدادات المياه غير المعالجة والمياه المخصصة للمدن المتعاقد عليها مع اثنين من مقدمي الخدمات المحليين بشأن موقعين ومع متعاقد حكومي واحد بشأن ٤ مواقع
- تقديم خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في ٢٨ موقعاً
- تقديم خدمات التنظيف، وصيانة الأراضيات، ومكافحة الآفات، وغسل الملابس، في ٢٨ موقعاً

## خدمات إدارة الوقود

- إدارة إمداد وتخزين ٩٣١ ٦٥٣ ٣ لتراً من الوقود (٢٢٩ ٥٨٦ لتراً للعمليات الجوية، و ٢٦٧ ٥٦٦ لتراً للنقل البري، و ٤٣٥ ٥٠١ لتراً للمولدات الكهربائية والمرافق الأخرى) ومن الزيوت ومواد التشحيم في ٦ من نقاط التوزيع و ٢ من مرافق التخزين

## خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- توفير ودعم ٨٠٠ جهاز إرسال واستقبال لاسلكي محمول، و ٢٣٩ جهازاً لاسلكياً متنقلاً للمركبات، و ١٠ أجهزة لاسلكية لمحطات قاعدية
- تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، تضم ٥ وحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و ٢٣ مقسماً هاتفياً، و ٥٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- توفير ودعم ٨٥٠ جهازاً حاسوبياً و ٢٥٠ طابعة لقوام يبلغ متوسطه ٦٦٢ موظفاً مدنياً وفرداً نظامياً من المستعملين النهائيين، و ٧ وحدات من الشرطة المشكّلة، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى

- دعم وصيانة ٤٦ شبكة محلية و ٤٢ شبكة واسعة النطاق
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي ٢٧ ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً، وتعهّد الطبقات الطبوغرافية والمواضع، وإعداد ٢٩ خريطة

### الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (عيادة واحدة من المستوى الأول ومستوصف واحد) وتقديم الدعم إلى المرافق الطبية المملوكة للوحدات (٧ عيادات من المستوى الأول) في ٧ مواقع، وتعهّد الترتيبات التعاقدية مع مستشفى واحد من المستوى الثالث
- تعهّد ترتيبات الإجلاء الطبي لمرفق طبي واحد من المستوى الثاني وآخر من المستوى الثالث في موقعين داخل وخارج منطقة البعثة

### خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم للتخطيط والتزود لاقتناء البضائع والسلع الأساسية بقيمة تقدر بمبلغ ٦,٩ مليون دولار، تمثيلاً مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى ١٢ ٠٠٠ طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية والمعدات الواقعة دون العتبة، وحصرها والإبلاغ عنها، تمثيلاً مع السلطة المفوضة

### خدمات الأفراد النظاميين

- تمركز قوات بقوام أقصاه ٢٧٥ ١ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (٢٩٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩٨٠ من أفراد الشرطة المشكّلة) و ٣٨ من موظفي الإصلاحات، وتناوبهم وإعادةهم إلى الوطن
- تنفيذ عمليات تفتيش وتحقيق وإبلاغ في مجال الامتثال المتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي شملت ٧ وحدات للشرطة المشكّلة في ٤ مواقع
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوات يبلغ متوسط قوامها ٩٨٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه ٢٧٥ ١ فرداً من أفراد الشرطة و ٣٨ من موظفي الإصلاحات

### إدارة المركبات وخدمات النقل البري

- تشغيل وصيانة ٢٩١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة تتألف من ١٧٧ مركبة ركاب خفيفة، و ٥٢ مركبة للأغراض الخاصة، و ٣ سيارات إسعاف، و ٧ مركبات مدرعة، و ٥٢ مركبة أخرى من المركبات المتخصصة والمقطورة والملحقة
- توفير خدمات نقل وخدمات نقل مكوكية لنقل الموظفين (الوطنيين والدوليين) وضباط شرطة الأمم المتحدة داخل بور - أو - برنس وفي أنحاءها، بما في ذلك خدمات النقل المكوكية المحلية من وإلى مقر العمل (الموظفون الوطنيون)،



الموظفون الدوليون							أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	المجموع	الخدمة الميدانية الفرعية	ف-٣	ف-٤	ف-٥						
٢٠٥	-	١١٣	٩٢	٦٠	١٦	١٥	١	-	-	-	-	المجموع

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

### قسم الأمن

٩٤ - يتولى قسم الأمن المقترح مسؤولية إنشاء وتعهد نظام إدارة الأمن وما يتصل به من الخطط الأمنية لهائتي التي وضعتها الأمم المتحدة. وينسق القسم مع حكومة هايتي والسلطات المحلية بشأن جميع المسائل الأمنية، ويجري تقييمات للتهديدات وتحليلات للمخاطر. وتمثل المسؤولية العامة للقسم في إدارة أمن وسلامة أفراد البعثة وممتلكاتها من خلال توفير الاستجابة في حالات الطوارئ على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، من أجل توجيه قوات الحراسة الأمنية وتوفير التصاريح الأمنية للسفر إلى منطقة البعثة ودخلها. والقسم مسؤول أيضا عن ضمان ورصد الامتثال لتدابير التخفيف المطلوبة المحددة في عملية إدارة المخاطر الأمنية. ويشمل قسم الأمن القدرة على تغطية احتياجات التخطيط والعمليات والإدارة والدعم وأمن الأماكن والتدريب والتحقيقات والتصاريح وبطاقات الهوية والسلامة من الحرائق.

٩٥ - ويتأسس قسم الأمن رئيس مستشاري الأمن (ف-٥) يدعمه نائب رئيس مستشاري الأمن (ف-٤). وقد أنشئتوظيفتان وتمولان في إطار الأنشطة الميدانية المشتركة التمويل لإدارة شؤون السلامة والأمن.

٩٦ - وبالإضافة إلىوظيفتين الممولتين من الميزانية المعتمدة لإدارة شؤون السلامة والأمن، يضم ملاك الموظفين المقترح لقسم الأمن وظيفة نائب رئيس موظفي الأمن (ف-٤) و ٣ موظفين لتنسيق شؤون الأمن (ف-٣)، و ١٥ موظف أمن (فئة الخدمة الميدانية)، وموظفا للسلامة من الحرائق (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداريا (فئة الخدمة الميدانية)، وموظف تدريب على الأمن (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون التحقيقات الأمنية (فئة الخدمة الميدانية)، و ٣١ مساعدا معنيا بالأمن الميداني (فئة الخدمة العامة الوطنية)، و ٦ مشغلين لاسلكي للأمن الميداني.

### شعبة دعم البعثة

٩٧ - يتأسس شعبة دعم البعثة رئيس دعم البعثة، وهو مسؤول مباشرة أمام الممثل الخاص للأمم العام. ويوفر دعم البعثة المجموعة الكاملة من الخدمات المالية واللوجستية والتقنية والإدارية اللازمة لدعم تنفيذ الولاية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة واقتصادية وكفؤة. وسيكون رئيس دعم البعثة مسؤولا عن كفاءة تقديم الدعم في حدود الموارد المعتمدة وامتثالاً لجميع القواعد والأنظمة المعمول بها في الأمم المتحدة. وسوف يتلقى رئيس دعم البعثة الدعم من رؤساء أقسام إدارة العمليات والموارد، وإدارة تقديم الخدمات، وإدارة سلسلة الإمداد.

٩٨ - ويقترح أن يضم مكتب رئيس دعم البعثة وحدة للائتمثال للمعايير البيئية ووحدة لسلامة الطيران ومركزاً للدعم المتكامل للبعثة. وستكون وحدة الائتمثال للمعايير البيئية المقترحة مسؤولة عن خطة العمل البيئية للبعثة وفقاً للسياسة البيئية وسياسة إدارة النفايات بالأمم المتحدة. وستجري الوحدة تقييمات بيئية،

وتقدم المشورة التقنية، وتوفر التدريب التمهيدي بشأن مسائل البيئة، وتحقق في حالات التلوث والتلوث والمخاطر الصحية، وغير ذلك من الحوادث المتصلة بالبيئة. وتنسق الوحدة بشأن القضايا البيئية مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الموجودة في البلد. وستكون وحدة السلامة الجوية المقترحة مسؤولة عن وضع وإدارة برنامج سلامة الطيران بالبعثة، بما يتمشى مع سياسات سلامة الطيران بإدارة الدعم الميداني. وستدير الوحدة الاستجابة لطوارئ الطيران وتحقق في جميع حوادث ومخاطر الطيران، وتنسق كذلك مع مكتب الشرطة الوطنية الهايتية المعني بالطيران المدني بشأن جميع المسائل المتعلقة بسلامة الطيران. أما المركز المتكامل المقترح لتدريب أفراد البعثات فسيوفر الإرشادات بشأن بناء القدرات، ويدير الاحتياجات التدريبية العامة استناداً إلى الاحتياجات الاستراتيجية والتشغيلية، بغية التماس حلول التدريب المبتكرة والفعالة من حيث التكلفة.

٩٩ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لمكتب رئيس دعم البعثة رئيس دعم البعثة (مد-١)، وموظفاً إدارياً (ف-٤)، وموظف شؤون بيئية (ف-٣)، وموظف شؤون سلامة الطيران (ف-٣)، وموظف معاون شؤون البيئة (موظف فني وطني)، وموظف تدريب (ف-٣)، وثلاثة مساعدين إداريين (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمة العامة الوطنية).

### قسم العمليات وإدارة الموارد

١٠٠ - يقدم قسم إدارة العمليات والموارد المقترح خدمات الإدارة والتخطيط والتنسيق ومراقبة الجودة من أجل توفير جميع خدمات الدعم تحت مسؤوليته. ويشرف رئيس قسم إدارة العمليات والموارد، الذي يرفع التقارير إلى رئيس دعم البعثة، على مركز دعم البعثة ووحدة الموارد البشرية ووحدة التكنولوجيا الميدانية ووحدة الموارد المالية والأداء، ويديرها ويوجهها.

١٠١ - ويضم ملاك الموظفين المقترح للمكتب المباشر لرئيس قسم إدارة العمليات والموارد رئيس إدارة العمليات والموارد/كبير الموظفين الإداريين (ف-٥)، ومساعداً إدارياً (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### مركز دعم البعثة

١٠٢ - يوفر مركز دعم البعثة المقترح التنسيق والتخطيط المتكاملين للمجموعة الكاملة من الدعم اللوجستي والتقني إلى جميع عناصر البعثة. ويعمل المركز على تخطيط وتنسيق وضمان الدعم اللوجستي المقدم إلى جميع ضباط شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة والعمليات المدنية حسب الاقتضاء. ويشمل المركز مفتشي المعدات المملوكة للوحدات المسؤولين عن تقارير التحقق الاعتيادي من المعدات، ويشكل جزءاً من مجلس الاستعراض الإداري للمعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم. ويقود المركز عملية تنسيق خفض التدريجي للأفراد النظاميين، وتنفيذ خطة البعثة فيما يتعلق بإغلاق معسكرات وحدات الشرطة المشكلة.

١٠٣ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لمركز دعم البعثة كبير موظفي اللوجستيات (ف-٤)، وموظف لوجستيات (ف-٣)، وموظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (فئة الخدمة الميدانية)، وثلاثة مساعدين لشؤون اللوجستيات (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة الموارد البشرية

١٠٤ - يتأسس وحدة الموارد البشرية المقترحة رئيس وحدة الموارد البشرية. وتقدم الوحدة خدمات الموارد البشرية للموظفين المدنيين في البعثة، بما في ذلك إدارة استحقاقات الموظفين ومزاياهم، والتعيينات، وتخطيط القوة العاملة، واستقصاءات المرتبات مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتقوم الوحدة بإسداء المشورة بشأن سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة الأداء وتنمية قدرات الموظفين وتنقلهم. وتتولى الوحدة مسؤولية إدارة السفر والتأشيرات، وإدارة استحقاقات الإجازات لجميع الموظفين المدنيين والنظاميين، وتوفير خدمة العملاء لجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم ضباط شرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمون من الحكومات.

١٠٥ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة الموارد البشرية رئيس وحدة الموارد البشرية (ف-٤)، وموظفين للموارد البشرية (موظف ف-٣، وموظف من فئة الخدمة الميدانية)، وتسعة مساعدين لشؤون الموارد البشرية (موظفان من فئة الخدمة الميدانية وسبعة موظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة التكنولوجيا الميدانية

١٠٦ - سيرأس وحدة التكنولوجيا الميدانية المقترحة رئيس وحدة نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وستقوم الوحدة بتوفير خدمات البيانات الاحتياطية والخدمات الصوتية وخدمات الفيديو والتداول من بعد لجميع موظفي البعثة دون انقطاع في جميع المواقع في بور - أو - برنس وعبر مختلف أنحاء البلد. وستتولى الوحدة تشغيل وصيانة ودعم جميع البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتألف من شبكات الإذاعة التي تعمل بالسواتل والموجات الدقيقة والشبكات اللاسلكية ذات التردد العالي/فوق العالي. وسيقوم الفريق التقني بالسفر إلى المواقع المشتركة لشرطة الأمم المتحدة من أجل أعمال الصيانة أو الإصلاح عند الاقتضاء.

١٠٧ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة التكنولوجيا الميدانية رئيسا لوحدة نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية (ف-٤)، ورئيسا لوحدة الاتصالات السلكية واللاسلكية (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدًا لشؤون نظم المعلومات (موظف فني وطني)، وخمسة مساعدين لنظم المعلومات (ثلاثة موظفين من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمة العامة الوطنية)، وسبعة مساعدين لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية (موظفان من فئة الخدمة الميدانية، وخمسة موظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية)، وأربعة فنيين للاتصالات السلكية واللاسلكية (فئة الخدمة الميدانية) ومساعدًا إداريًا (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة الموارد المالية والأداء المالي

١٠٨ - سيرأس وحدة الموارد المالية والأداء المالي المقترحة رئيس وحدة الشؤون المالية وشؤون الميزانية. وستوفر الوحدة مجموعة كاملة من الخدمات المتعلقة بإدارة الأنشطة المالية وأنشطة الميزانية ذات الصلة بالبعثة. وستقوم بوضع وتطبيق النظم المالية بغرض الاضطلاع بالعمليات الميدانية الدينامية، وتكفل الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتسدي الوحدة المشورة إلى رئيس دعم البعثة والقيادة العليا للبعثة عن طريق رئيس العمليات وإدارة الموارد. وتقوم الوحدة بالتنسيق مع مديري البرامج دعماً لإدارة الميزانية والإدارة المالية وتخطيط الإنفاق وتحليله ورصده على نحو فعال من حيث التكلفة. والوحدة

مكلفة بتقديم الدعم الاستراتيجي والمعلومات المتعلقة بالأعمال، بما في ذلك تقديم المشورة إلى الجهات النظيرة التشغيلية وقيادة البعثة، بشأن توفير الموارد المالية ورعايتها، والأداء المالي للبعثة، وإدارة المخاطر بما يتمشى مع أولويات البعثة. وتضطلع الوحدة بدور قيادي في وضع وتنسيق الميزانيات المقترحة للبعثة وأنشطة الميزنة الأخرى (بما في ذلك إعداد مؤشرات النتائج)، فضلا عن المراقبة والتحليل المستمرين لضمان مواءمة الاحتياجات من الموارد مع الولايات والأولويات. وتتولى الوحدة مسؤولية إعداد ميزانية البعثة، وتنفيذ سياسات وإجراءات ميزانية مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ورصد استخدام الموارد المعتمدة، وإعداد مختلف التقارير المالية.

١٠٩ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة الموارد المالية والأداء المالي رئيس وحدة المالية والميزانية (ف-٤) وثلاثة موظفين لشؤون المالية والميزانية (موظف واحد برتبة ف-٣ وموظفان من فئة الخدمة الميدانية)، واثنين من كبار المساعدين للشؤون المالية والميزانية (فئة الخدمة العامة الوطنية) وأربعة مساعدين لشؤون المالية والميزانية (موظف واحد من فئة الخدمة الميدانية و ٣ موظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية).

١١٠ - وكان من شأن تنفيذ نظام أوموجا باعتباره نظاماً واحداً متكاملًا تعمل به جميع البعثات أنه مكن المنظمة من تحقيق المركزية في تجهيز كشوف المرتبات لجميع الموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين العاملين في الميدان في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، ومكتب الدعم المشترك في الكويت. وفي إطار عملية مواءمة إعداد كشوف المرتبات لجميع الموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين العاملين في الميدان، يقدم مكتب الدعم المشترك بالكويت خدمات كشوف المرتبات للموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين بالبعثة على أساس مؤقت، ريثما يتم وضع وتنفيذ نموذج الأمين العام لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ولئن كان هذا النهج سيستفيد كامل الاستفادة من اقتصادات الحجم القائمة، سيطلب مكتب الدعم المشترك بالكويت قدرات إضافية للتعامل مع الزيادة في عبء العمل. وفي هذا الصدد، تُقترح وظيفتان لمساعد شؤون مالية وميزانية (فئة الخدمة الميدانية) ومساعد شؤون مالية وميزانية (فئة الخدمة العامة الوطنية) يكون مقرهما في الكويت.

### قسم إدارة تقديم الخدمات

١١١ - سيرأس قسم إدارة تقديم الخدمات المقترح رئيس إدارة تقديم الخدمات، المسؤول مباشرة أمام رئيس دعم البعثة. والقسم مسؤول عن تقديم الخدمات اللوجستية الرئيسية في البعثة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة الموجودين في مواقع مشتركة في المقاطعات العشر. ويشرف رئيس قسم إدارة تقديم الخدمات أيضا على وحدة النقل، ووحدة الهندسة وإدارة المرافق، ووحدة الطيران، ووحدة الخدمات الطبية، ووحدة دعم الحياة.

١١٢ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لمكتب رئيس إدارة تقديم الخدمات رئيس تقديم الخدمات (ف-٥)، ومساعدًا إداريًا (من فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة النقل

١١٣ - سيرأس وحدة النقل المقترحة موظف لشؤون النقل. وتتولى الوحدة مسؤولية إدارة أسطول المركبات المملوكة للأمم المتحدة لتلبية احتياجات نقل الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين. والوحدة مسؤولة عن كفاءة أن يتم إدارة أسطول المركبات امتثالًا إلى سياسات وإجراءات إدارة الدعم الميداني.

وتدعم الوحدة السفر المتكرر المتوقع للأفرقة المتنقلة المشتركة التي ستسافر إلى تسع مقاطعات خارج بور - أو - برنس.

١١٤ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة النقل موظف نقل (ف-٣) ومساعدين اثنين لشؤون النقل (موظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظف من فئة الخدمة العامة الوطنية)، وفنيين اثنين للمركبات (موظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظف من فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومشغل مركبات ثقيلة (من فئة الخدمة العامة الوطنية)، وسائقا (من فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة الهندسة وإدارة المرافق

١١٥ - سيرأس وحدة الهندسة وإدارة المرافق المقترحة رئيس وحدة الهندسة. وتتولى الوحدة مسؤولية صيانة جميع مرافق البعثة وبنيتها التحتية، بما في ذلك تجديد المخيمات والمرافق وتشبيدها وصيانتها الوقائية. وتشرف الوحدة على خدمات إدارة المرافق، بما في ذلك التنظيف والحفارة وصيانة المباني، التي ستقدم في إطار الترتيبات التعاقدية المحلية في جميع مخيمات البعثة ومرافقها. وستقوم الوحدة بتشغيل طائفة كاملة من الخدمات الهندسية وخدمات الصيانة وإدارتها وفقا للسياسة البيئية للأمم المتحدة، التي تشمل نظام تنقية المياه وتوزيعها، وأماكن العمل والإقامة، وشؤون الأمن، والطرق والصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية الهندسية، والخدمات الأخرى.

١١٦ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة الهندسة وإدارة المرافق رئيس وحدة الهندسة (ف-٤)، ومهندسا (ف-٣)، وفني شؤون هندسية (فئة الخدمة الميدانية)، وفني تدفئة/تهوية/تكييف الهواء (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدين اثنين لشؤون إدارة المرافق (موظف فئة الخدمة الميدانية وموظف فئة الخدمة العامة الوطنية)، وكهربائيا (فئة الخدمة العامة الوطنية)، وميكانيكي مولدات (فئة الخدمة العامة الوطنية)، وسباكا (فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعدين اثنين لشؤون المياه والصرف الصحي (فئة الخدمة العامة الوطنية) والحمام (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### الوحدة الجوية

١١٧ - سيرأس الوحدة الجوية المقترحة رئيس وحدة العمليات الجوية. وستقدم الوحدة خدمات إدارة العمليات الجوية للبعثة، التي سيكون لديها عتاد جوي تجاري يتألف من طائرة مدنية ثابتة الجناحين، وطائرتي خدمات مروحيتين مدنيتين متوسطتين لتلبية احتياجات البعثة في مجال الطيران لعمليات شرطة الأمم المتحدة والدعم اللوجستي، وكذلك إجلاء المصابين والإجلاء الطبي.

١١٨ - وسيضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة الطيران رئيس وحدة العمليات الجوية (ف-٤)، وموظف عمليات جوية (فئة الخدمة الميدانية)، وموظفا معاوناً للعمليات الجوية (موظف فني وطني)، وثلاثة مساعدين للعمليات الجوية (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمة العامة الوطنية) ومساعد شؤون مطارات (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة الخدمات الطبية

١١٩ - سيرأس وحدة الخدمات الطبية المقترحة رئيس الوحدة الطبية. وتقدم الوحدة الخدمات الطبية إلى موظفي البعثة. وتدير الوحدة عيادة من المستوى الأول تابعة للأمم المتحدة، وقدرة على الإجلاء الطبي

الجوي في بور - أو - برنس للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. وتقدم الوحدة الدعم الطبي، وتتولى حفظ السجلات، وإدارة الخدمات الطبية لموظفي البعثة المدنيين، وتقدم المشورة في مجال الإدارة الطبية إلى القيادة العليا، بما في ذلك المشورة بشأن عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي.

١٢٠ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة الخدمات الطبية رئيس وحدة الخدمات الطبية (ف-٤)، وطبيب (ف-٣)، وكبير ممرضين (فئة الخدمة الميدانية)، وأربعة ممرضين (ثلاثة فئة الخدمة الميدانية وممرض فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعد إداري (فئة الخدمة العامة الوطنية)، وفي مختبرات (فئة الخدمة العامة الوطنية)، وسائقين اثنين (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة دعم الحياة

١٢١ - سيرأس وحدة دعم الحياة المقترحة رئيس وحدة الإمدادات. وتوفر الوحدة إدارة تقديم خدمات دعم الحياة دون انقطاع، والتي تشمل طلبات الشراء والتخزين وتوزيع حصص الإعاشة/الغذاء والماء والوقود. وستكون الوحدة مسؤولة عن تخطيط الاحتياجات الشهرية من حصص الإعاشة والوقود، بالتنسيق مع وحدات الشرطة المشكّلة. وستقوم الوحدة بالعمل مع شعبة المشتريات، وإدارة الشؤون الإدارية وشعبة الدعم اللوجستي، وكذلك مع المتعاقدين، على النحو اللازم لكفالة احترام الشروط التعاقدية.

١٢٢ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة دعم الحياة رئيس وحدة الإمدادات (ف-٤)، وموظف إمدادات (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إمدادات (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعدين اثنين لشؤون الوقود (فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعد شؤون حصص الإعاشة (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### قسم إدارة سلسلة الإمداد

١٢٣ - سيرأس قسم إدارة سلسلة الإمداد المقترح رئيس إدارة سلسلة الإمداد، المسؤول مباشرة أمام رئيس دعم البعثة. ويقوم القسم بإدارة جميع جوانب سلسلة الإمداد دعماً للبعثة. ويوفر قسم إدارة سلسلة الإمداد عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والرقابة والإرشاد والتنسيق لعمليات سلسلة الإمداد المتكاملة من بدايتها إلى نهايتها (التخطيط للخدمات وتوريدها وتقديمها وعودتها وتمكينها) وكذلك أنشطة التغطية المتصلة بتخطيط الطلبات واقتناء المشتريات والتخزين وإدارة الأصول والمخزون والنقل وتخطيط الشحن (الجوي والبري والبحري)، وتسريع الحركة وتتبع التوزيع والمعلومات التجارية وإدارة الأداء. ويقوم القسم بإدارة تسلم السلع وتخزينها والحفاظ عليها وإصدارها في ظل نهج إدارة مركزية فعالة في دعم الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين.

١٢٤ - وستكون وحدة امتثال العقود والرصد المقترحة جزءاً من المكتب المباشر لرئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد. وستوفر الوحدة الرقابة على عقود توريد السلع والخدمات وإدارتها، دعماً لولاية البعثة. والوحدة مسؤولة عن رصد الامتثال لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة والأداء والتنفيذ الفعال للأحكام والشروط التعاقدية. وتقوم الوحدة بتنسيق الاجتماعات مع المتعاقدين وجمع الوثائق اللازمة، والتنسيق مع حكومة هايتي بشأن مركز الإعفاء الضريبي. ويشرف رئيس قسم سلسلة الإمداد أيضاً على وحدة مراقبة الحركة ووحدة التخزين والتوزيع المركزية ووحدة المشتريات ووحدة الاقتناء ووحدة إدارة الممتلكات.

١٢٥ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لمكتب رئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد رئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٥) وموظف إدارة عقود (ف-٣) ومساعد إدارة عقود (فئة الخدمة العامة الوطنية) ومساعد إداريا (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة مراقبة الحركة

١٢٦ - سيرأس وحدة مراقبة الحركة المقترحة رئيس وحدة مراقبة الحركة. وتقوم الوحدة بإدارة عمليات النقل من أجل تقديم السلع إلى هايتي وتوزيعها داخل هايتي عبر المقاطعات العشر. وتنسق الوحدة أنشطة مراقبة الحركة، وتكفل استخدام موارد النقل من أجل دعم ولاية البعثة.

١٢٧ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة مراقبة الحركة رئيس وحدة مراقبة الحركة (ف-٤) وستة مساعدين لشؤون مراقبة الحركة (موظف فئة الخدمة الميدانية وخمسة موظفون فئة الخدمة العامة الوطنية) ومساعد إداريا (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة التخزين والتوزيع المركزيان

١٢٨ - سيرأس وحدة التخزين والتوزيع المركزيان المقترحة موظف لشؤون التخزين المركزي. وتقوم الوحدة بدعم إدارة النظام المركزي للتخزين بالبعثة لإجراء التفتيش على السلع الواردة من البائعين وإدارة تخزينها وتوزيعها على المستخدمين النهائيين في جميع الأقسام.

١٢٩ - ويضم ملاك الوظائف المقترح لوحدة التخزين والتوزيع المركزيان موظفا لشؤون التخزين المركزي (ف-٣) وستة مساعدين لشؤون اللوجستيات (موظفان من فئة الخدمة الميدانية و ٤ موظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعد لشؤون التصرف في الممتلكات (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداريا (فئة الخدمة العامة الوطنية) ومساعد لشؤون الاستلام والتفتيش (فئة الخدمة العامة الوطنية).

### وحدة المشتريات

١٣٠ - سيرأس وحدة المشتريات المقترحة رئيس وحدة المشتريات. وستوفر الوحدة خدمات المشتريات للبعثة في إطار سلطة الشراء المخولة لرئيس دعم البعثة، وذلك تمشيا مع المبادئ التوجيهية لسياسة دليل مشتريات الأمم المتحدة، ومع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وستدير الوحدة عمليات تقديم العطاءات في الوقت المناسب، وتتولى صياغة وإعداد العقود للموردين/جهات الأعمال والخدمات على نطاق العالم، وتمنح العقود وتديرها، وتعالج النزاعات، وتتفاوض بشأن عقود الإيجار والتحسينات الرأس مالية، وتنسق مع أصحاب المصلحة بهدف تحقيق أعلى جودة بأفضل سعر للمنظمة. ويستند هيكل الوحدة إلى طبيعة السلع والخدمات المطلوبة، وسيكون لها قدرة على الدعم التشغيلي لتسجيل البائعين، وتعجيل المسائل المتعلقة بسلاسل الإمداد، وإدارة المبيعات التجارية للتخلص من المعدات المملوكة للأمم المتحدة، ووضع إجراءات تشغيل موحدة والإبلاغ والاستفسارات المتعلقة بمراجعة الحسابات والدعم المقدم لإدارة الجودة عموما.

١٣١ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة المشتريات رئيس وحدة المشتريات (ف-٤)، وموظف مشتريات معاون (موظف فني وطني)، وثلاثة مساعدين مشتريات (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظفان من فئة الخدمة العامة الوطنية).

## وحدة إدارة الاقتناء

١٣٢ - سيرأس وحدة إدارة الاقتناء المقترحة موظف لتخطيط الاقتناء. وتوفر الوحدة الدعم في مجال تخطيط وتطوير وإدارة عملية اقتناء السلع والخدمات والمشتريات للمشاريع. وتقوم وحدة إدارة الاقتناء أيضا بشراء السلع والخدمات باسم شعبة دعم البعثة. وتقوم الوحدة بضمان تنفيذ خطة الاقتناء الخاصة بالبعثة والتنسيق مع الوحدة التقنية فيما يتعلق بالموصفات الفنية للاحتياجات وبيان الأعمال والاختصاصات.

١٣٣ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لإدارة الاقتناء موظف لتخطيط الاقتناء (ف-٣) ومساعدين اثنين لشؤون تخطيط الاقتناء (فئة الخدمة الميدانية) ومساعدين اثنين لتقديم طلبات الاقتناء (فئة الخدمة العامة الوطنية).

## وحدة إدارة الممتلكات

١٣٤ - سيرأس وحدة إدارة الممتلكات المقترحة موظف مراقبة الممتلكات والمخزون. وتضطلع الوحدة بطائفة كاملة من مسؤوليات إدارة الممتلكات القانونية ومهام الإبلاغ. وتوفر الوحدة الدعم في ضمان الامتثال للقواعد والأنظمة المالية والسياسات السارية والإجراءات المتعلقة بإدارة الممتلكات.

١٣٥ - ويضم ملاك الموظفين المقترح لوحدة إدارة الممتلكات موظف مراقبة الممتلكات والمخزون (ف-٣)، ومساعد مراقبة الممتلكات والمخزون (فئة الخدمة العامة الوطنية)، ومساعد شؤون إدارة الممتلكات (فئة الخدمة العامة الوطنية) ومساعد استلام وتفتيش (فئة الخدمة العامة الوطنية).

## ثانياً - الموارد المالية

### سلطة الدخول في التزامات من أجل أنشطة البدء في البعثة

١٣٦ - في ضوء قرار مجلس الأمن بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، الذي صدر بعد تقديم تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/787)، أبلغ المراقب المالي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالآثار المالية المترتبة على القرار بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وفي انتظار نتائج التقييم الشامل للاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لكل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، أشارت التقديرات إلى أن التوقعات الأولية للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (أي من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧) بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي) ستبلغ ١٥٣,٢ مليون دولار، مقارنة بالاحتياجات المقترحة من الموارد البالغة ٣٣٦,٦ مليون دولار لكامل الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، على النحو الوارد في الوثيقة A/71/787 بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٣٧ - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٣٠٢/٧١، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٩٠ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ولم توافق الجمعية العامة على الموارد اللازمة

لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ على أمل أن يقدم الأمين العام ميزانية للبعثة للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين.

١٣٨ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التمس المراقب المالي موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات لتغطية الاحتياجات الأولية من الموارد المقدرة اللازمة لبدء أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والتي تقدر بمبلغ إجماليه ٢٨٠ ٧٠٠ ٢٩ دولار (صافيه ٨٠٠ ٤٩٢ ٢٨ دولار). وأذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام في رسالتها المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بالدخول في التزامات تصل قيمتها إلى ٢٥ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتأخذ هذه الميزانية المقترحة في الاعتبار المبالغ التي أذنت بها اللجنة، والواردة في أدناه.

## ألف - الاحتياجات الاجمالية من الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد فترة الميزانية من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

المأذون بها من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨	مجموع التقديرات من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>		
-	-	-
-	-	-
٤ ١٧١,٦	٨ ١٢٢,٧	١٢ ٢٩٤,٣
٦ ٨٧٥,٥	١٥ ١١٠,٠	٢١ ٩٨٥,٥
<b>١١ ٠٤٧,١</b>	<b>٢٣ ٢٣٢,٧</b>	<b>٣٤ ٢٧٩,٨</b>
<b>الموظفون المدنيون</b>		
-	١٦ ٢٦٣,١	١٦ ٢٦٣,١
-	٢ ٧١٦,٦	٢ ٧١٦,٦
١ ٢٢,٤	١ ٨٦,٠	٣ ٠٨,٤
٥ ٩٥١,٨	-	٥ ٩٥١,٨
٥٥١,٦	١ ٠٤٣,٣	١ ٥٩٤,٩
<b>٦ ٦٢٥,٨</b>	<b>٢٠ ٢٠٩,٠</b>	<b>٢٦ ٨٣٤,٨</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>		
-	-	-
٩١,٤	١ ٦٤,٢	٢ ٥٥,٦
٢ ٨٩,٠	٨ ٧١,٠	١ ١٦٠,٠
٢ ٠١٣,١	٧ ٠٣٩,٨	٩ ٠٥٢,٩
٣ ٢٥,٢	٧ ٩٤,٢	١ ١١٩,٤

المأذون بما من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		مجموع التقديرات من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨	
(١)	(٢)	(٣)	(٢)+(١)
١ ٨٩٤,٨	٤ ٦٥٨,٦	٦ ٥٥٣,٤	
-	-	-	
٦١٠,١	١ ٨٦١,٢	٢ ٤٧١,٣	
٣٤٥,٠	٨٢٧,٢	١ ١٧٢,٢	
١٥٢,٨	٢٧٣,٢	٤٢٦,٠	
-	-	-	
١ ٣٠٥,٧	٧ ٥٥١,٠	٨ ٨٥٦,٧	
٣٠٠,٠	٧٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	
٧ ٣٢٧,١	٢٤ ٧٤٠,٤	٣٢ ٠٦٧,٥	
٢٥ ٠٠٠,٠	٦٨ ١٨٢,١	٩٣ ١٨٢,١	
٥٩٥,٤	١ ٨٨٨,٥	٢ ٤٨٣,٩	
٢٤ ٤٠٤,٦	٦٦ ٢٩٣,٦	٩٠ ٦٩٨,٢	
-	-	-	
٢٥ ٠٠٠,٠	٦٨ ١٨٢,١	٩٣ ١٨٢,١	

## باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١٣٩ - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

-	اتفاق مركز البعثة
١ ٢٩٣,٥	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية) <sup>(١)</sup>
١ ٢٩٣,٥	المجموع

(١) تمثل القيمة التقديرية للإعفاءات من ضرائب المغادرة/ضرائب المطار، ورسوم الهبوط والرسوم الجمركية.

## جيم - عوامل الشغور

١٤٠ - تُراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٥,٠	شرطة الأمم المتحدة
١,٠	وحدات الشرطة المشكّلة
	<b>الموظفون المدنيون</b>
١٣,٨	الموظفون الدوليون
	الموظفون الوطنيون
١٤,٩	الموظفون الفنيون الوطنيون
١٣,٨	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٥,٠	متطوعو الأمم المتحدة
٥,٠	الأفراد المقدمون من الحكومات

١٤١ - يراعى في معدل الشغور المقترح لشرطة الأمم المتحدة تناوب و/أو تمركز ضباط الشرطة. ومن المتوقع أن يتم النشر الكامل بسرعة نسبياً، بالنظر إلى القدرة على التوظيف من ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين كانوا يعملون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وإضافة لذلك، فقد راعى معدل الشغور المقترح الوقت الذي تستغرقه عملية توظيف فرادى ضباط الشرطة، استناداً إلى الأنماط التاريخية.

١٤٢ - ويأخذ معدل الشغور المقترح لأفراد الشرطة المشكّلة في الاعتبار نقل وحدات الشرطة المشكّلة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ ولذلك يُتوقع أن يتم النشر الكامل في الشهر الأول من البعثة. ويراعى هذا المعدل أيضاً تناوب و/أو تمركز ضباط الشرطة.

١٤٣ - وتمثل معدلات الشغور المقترحة للموظفين المدنيين متوسط معدلات الشغور الشهرية على مدى فترة الأشهر الثمانية والنصف الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والمحسوبة على أساس أنماط التوظيف السابقة خلال السنة الأولى من أنشطة بدء البعثة، والمعدلة وفقاً للفترة القصيرة نسبياً المتوقعة لشغل الوظائف، بالنظر إلى إمكانية تعيين الموظفين المدنيين من بعثات حفظ السلام التي أغلقت مؤخراً أو يجري إغلاقها.

١٤٤ - ويُحسب معدل الشغور المقترح للأفراد المقدمين من الحكومات استناداً إلى أنماط النشر السابقة خلال السنة الأولى من أنشطة بدء البعثة السابقة، بعد تعديلها لتأخذ في الاعتبار إمكانية تعيين موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات الذين كانوا ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

## دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١٤٥ - تستند احتياجات الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي، بمبلغ مجموعه ٦٠٠ ٤٨٤ ٦ دولار، موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر		
المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الوحدات العسكرية
٣ ٨٦٤,٧	٣ ٨٦٤,٧	-
		المعدات الرئيسية

المبلغ المقدر			
المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الوحدات العسكرية	
٢ ٦١٩,٩	٢ ٦١٩,٩	-	الاكتفاء الذاتي
٦ ٤٨٤,٦	٦ ٤٨٤,٦	-	المجموع
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
	المئوية		
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة<sup>(١)</sup></b>			
عامل الظروف البيئية البالغة القاسية	١,١	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
عامل ظروف العمليات المكثفة	١,٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٩	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
<b>باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي</b>			
عامل النقل الإضافي	٥,٧٥-١,٥٠		

(أ) تطبق العوامل المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

## هاء - التدريب

١٤٦ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(ب/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	
تدريب الخبراء الاستشاريين	٧٨,٤
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب	١٥٦,٠
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	١٢٧,٧
<b>المجموع</b>	<b>٣٦٢,١</b>

١٤٧ - وفيما يلي العدد المقرر من المشاركين للفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(عدد المشاركين)

العدد المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨			
الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون	أفراد الشرطة	
١٤٣	١٦٤	-	التدريب الداخلي
٧٩	٨	-	التدريب الخارجي <sup>(١)</sup>
<b>٢٢٢</b>	<b>١٧٢</b>	<b>-</b>	<b>المجموع</b>

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وخارج منطقة البعثة.

١٤٨ - تقدّر احتياجات الموارد اللازمة للتدريب على أساس الحاجة إلى ضمان حصول جميع الأفراد على الدعم اللازم لتعزيز المهارات في جميع عناصر البعثة. وسيتلقى الموظفون التدريب في مجالات مثل القيم والكفاءات الأساسية للأمم المتحدة، والقيادة، والإدارة والتطوير التنظيمي، وإدارة الأداء، والإدارة، والإدارة المالية وإدارة الميزانية، والعمليات الجوية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والهندسة، والنقل البري، والموارد البشرية، والخدمات الطبية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والبيئة وإدارة النفايات الخطرة، والتدريب اللغوي. وسيركز التدريب الفني على مجالات تشمل الشؤون الجنسانية، وحقوق الإنسان، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشؤون المدنية، والحد من العنف المجتمعي، والأمن.

## واو - برنامج الحد من العنف المجتمعي

١٤٩ - يرد فيما يلي بيان الاحتياجات المقدرة من الموارد لبرنامج الحد من العنف المجتمعي للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٤ ٥٠٠	الخدمات الأخرى
٤ ٥٠٠	<b>المجموع</b>

١٥٠ - وسيطبق برنامج الحد من العنف المجتمعي نمجا يقوم على أساس المجتمعات المحلية من القاعدة إلى القمة، يعتمد على المبادرات المبتكرة التي أسهمت في وقت مبكر في تحقيق الاستقرار وسيادة القانون في المجتمعات المحلية الهشة في هايتي. وسيهدف برنامج الحد من العنف المجتمعي إلى إشراك الشباب المعرضين للخطر والمجتمعات المحلية لتعزيز مكاسب الأمن والاستقرار المحققة حتى الآن. وعلاوة على ذلك، وباعتبار برنامج الحد من العنف المجتمعي جزءا من وجود متكامل أصغر للأمم المتحدة، فإنه سيعيد تركيز وتوسيع نطاق المبادرات، الأمر الذي يسهم في تحقيق أهداف البعثة المتمثلة في تعزيز سيادة القانون ودعم الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وستشمل هذه المبادرات توفير فرص عمل قصيرة الأجل، والحصول على المساعدة القانونية، وكذلك تعبئة قادة المجتمعات المحلية لإقامة شراكة مع الشرطة من خلال الحوار بشأن الشواغل الأمنية المحلية.

١٥١ - وسوف يسترشد البرنامج بمجموعة من أربعة مبادئ لضمان ارتباط المشاريع العميق بالاحتياجات المحلية واسترشادها بإسهامات المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، ستكفل البعثة ما يلي: (أ) إسهام المشاريع في الحد من العنف من خلال المبادرات التي تحسن الأمن وتعزز الاستقرار في البيئة من خلال إشراك الشباب المعرضين للخطر والمجتمعات المحلية بغية تعزيز سيادة القانون؛ (ب) إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي وقادته في تصميم وتطوير المشاريع من خلال أدوات مثل وضع خرائط الاحتياجات و/أو الحوار؛ (ج) إشراك ريع المشاريع لأحد شركاء التنفيذ المحليين، مثل منظمة مجتمعية أو منظمة غير حكومية؛ (د) اشتراك كيانات حكومية أو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إما في

تصميم أو تنفيذ المشاريع كجزء من استراتيجية شاملة نحو انتقال تدريجي مسؤول إلى الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية.

١٥٢ - وعلى وجه التحديد، ستصمم البعثة وتنفذ ٥٢ مشروعاً في إطار ثلاث فئات هي: (أ) الأمن والاستقرار؛ (ب) الشؤون السياسية وسيادة القانون؛ (ج) حقوق الإنسان؛ وستشمل المشاريع المنفذة في إطار الأمن والاستقرار التوظيف القصير الأجل وتوليد الدخل للشباب المعرضين للخطر، وتقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجال خفارة المجتمعات المحلية. وفي إطار الشؤون السياسية وسيادة القانون، ستدعم البعثة ثلاثة مراكز للمساعدة القانونية في بور - أو - برنس، وإعادة إدماج السجناء، وتدريب الجهات الفاعلة القضائية، بما في ذلك بخصوص إجراءات استقبال ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وبغية تعزيز احترام حقوق الإنسان، ستشارك بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مع منظمة محلية غير ربحية لدعم جهودها في مجال رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في المجالات الحرجة.

### زاي - الأنشطة البرنامجية الأخرى

١٥٣ - ترد أدناه الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٨٧١,١	الاعتماد المخصص لدعم التقدم المحرز في تنفيذ التشريعات الرئيسية، وفي تشغيل مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية
٢٩٧,٠	الاعتماد المخصص لدعم التحسينات في قدرات مديرية إدارة السجون في المجالات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية وتلك المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
١٠٢٠,٠	الاعتماد المخصص لدعم التحسينات في القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية
١٢٩٢,٥	الاعتماد المخصص لدعم تعزيز قدرات مكتب حماية المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في ضمان مساءلة المؤسسات الهايتية في مجال حقوق الإنسان
<b>٣ ٤٨٠,٦</b>	<b>المجموع</b>

١٥٤ - وسعياً للبناء على إنجازات برنامج الأمم المتحدة المؤقت المشترك المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحات الذي نفذته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، سيعزز برنامج مشترك جديد لسيادة القانون المؤسسات الهايتية القضائية والشرطية والإصلاحية ومؤسسات حقوق الإنسان من خلال تقديم الدعم في مجال بناء القدرات وتطويرها. وسيضطلع البرنامج بدور رئيسي كمنصة لتوجيه المساعدة الدولية ويضع هيكلية لاستراتيجية انتقالية للجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة على المدى الطويل. وستعكس هذه الجهود أولويات الحكومة وخططها.

١٥٥ - وسيعكس البرنامج المشترك المقترح المعني بسيادة القانون الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري بشأن إصلاح القطاع العام والحوكمة وأعمال مكافحة الفساد، والتي يمكن أن تؤثر مباشرة على سيادة القانون والتنمية. وسيوجه البرنامج المقترح نحو دعم الإنجازات المتوقعة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي: (أ) التقدم المحرز في سن وتنفيذ التشريعات الرئيسية؛ (ب) التقدم المحرز في أداء مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية؛ (ج) التحسينات في القدرات الإدارية والتنظيمية

والتشغيلية لمديرية إدارة السجون، بما في ذلك فيما يتعلق بالظروف السائدة داخل السجون؛ (د) تحسين القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية؛ (هـ) تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم والمجتمع المدني في ضمان مساءلة المؤسسات الهايتية بخصوص حقوق الإنسان.

١٥٦ - وستشمل أنشطة البرنامج تقديم الدعم في المجالات التالية: (أ) تنفيذ التشريعات الرئيسية وخطط الإصلاح الاستراتيجي من خلال نشرها وتوعية الجمهور وبناء قدرات الشرطة والمهنيين القانونيين وموظفي المحاكم ومديرية إدارة السجون (مثل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون السجون، والقانون المتعلق بالمساعدة القانونية، وقانون منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه؛ (ب) عمليات مكاتب المساعدة القانونية وولاية قضائية نموذجية؛ (ج) تنفيذ إعادة الإدماج الاجتماعي والسياسات الجنسانية لمديرية إدارة السجون، بما في ذلك بناء القدرات المتعلقة بمراجعة المنظور الجنساني في إدارة السجون؛ (د) تشييد أو تجديد مفوضيات الشرطة وتوفير المعدات؛ (هـ) تعزيز قدرة قسم مكافحة الشغب ضمن الشرطة الوطنية الهايتية من خلال تأمين المعدات المتخصصة؛ (و) دعم بناء القدرات في مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، بغية تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الاستدامة، من خلال التدريب وحلقات العمل وبناء قاعدة بيانات لإدارة القضايا.

## حاء - المشاريع السريعة الأثر

١٥٧ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(ب/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

عدد المشاريع	المبلغ	
٣٠	١ ٠٠٠,٠٠٠	من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١٥٨ - ستكون المشاريع السريعة الأثر إحدى الأدوات الرئيسية تحت تصرف الأفرقة المتنقلة، والتي تدمج أهداف البعثة في مجال حقوق الإنسان والشؤون السياسية وسيادة القانون. وفي ظل الوجود الأخف نسبياً لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ستظل المشاريع السريعة الأثر ذات أهمية رئيسية في هذه المرحلة الانتقالية، وستعزز إلى حد كبير مستوى ونوعية إمكانية وصول الأفرقة ومشاركتها من أجل التنفيذ الفعال لأدوارها في مجالات الرصد والتوعية والدعوة فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية في المجتمع وصانعي القرار المحليين على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الإدارات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والشرطة الوطنية الهايتية. وعلاوة على ذلك، ستعزز المشاريع أوجه التآزر في النهج المتكامل عن طريق تعزيز القصد المشترك، والسماح بمجال تأثير أكثر فعالية، على الرغم من الوجود الخفيف نسبياً للبعثة خارج العاصمة.

١٥٩ - وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تستهدف البعثة، من خلال تنفيذ ما يصل إلى ٣٠ من المشاريع السريعة الأثر، إلى تلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية البسيطة والمعدات اللازمة لمؤسسات العدالة والأمن، مثل مرافق الشرطة المحلية والمحاكم، في المقاطعات الإقليمية العشر، بما في ذلك في بور - أو - برنس. ومن

خلال تحسين الهياكل الأساسية على الصعيد المحلي، ستكون مؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية الهايتية في وضع أفضل من الناحية التشغيلية والمؤسسية لكي تمارس سلطتها على نحو أكثر فعالية.

### ثالثاً - تحليل الاحتياجات من الموارد<sup>(١)</sup>

١٦٠ - ترد في المرفق الأول - باء لهذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة لتحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع.

تقدير التكاليف	شرطة الأمم المتحدة
١٢ ٢٩٤,٣ دولارا	

١٦١ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بنشر ٢٩٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة. وقد طُبق معدل شغور قدره ٥ في المائة، يأخذ في الاعتبار تناوب و/أو تركز ضباط الشرطة الجدد، وقدرة البعثة على التوظيف من ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين كانوا يعملون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقدير التكاليف	وحدات الشرطة المشكّلة
٢١ ٩٨٥,٥ دولارا	

١٦٢ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بنشر ٩٨٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. وبالنظر إلى نقل وحدات الشرطة المشكّلة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإن التقديرات تفترض النشر الكامل في الشهر الأول من البعثة. وقد طُبق معدل شغور قدره ١ في المائة، يأخذ في الاعتبار تناوب و/أو تركز ضباط الشرطة.

تقدير التكاليف	الموظفون الدوليون
١٦ ٢٦٣,١ دولارا	

١٦٣ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة اللازمة لـ ١٦٠ من الموظفين الدوليين لفترة الأشهر الستة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد طُبق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة على الأشهر الستة. وتفترض التقديرات أن تضاف جهود التوظيف خلال فترة الشهرين والنصف الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ستؤدي إلى شغل كامل للموظائف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مع مراعاة إمكانية تعيين موظفين دوليين من البعثات التي أغلقت مؤخرا أو هي في طور الإغلاق.

تقدير التكاليف	الموظفون الوطنيون
٢ ٧١٦,٦ دولارا	

(١) يُعبّر عن مبالغ الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة.

١٦٤ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة اللازمة لـ ١٨٥ من الموظفين الوطنيين لفترة الأشهر الستة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد طُبق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة على الأشهر الستة. وتفترض التقديرات أن تضاف جهود التوظيف خلال فترة الشهرين والنصف الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ستؤدي إلى شغل كامل للوظائف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مع مراعاة إمكانية تعيين الموظفين الوطنيين الذين كانوا يعملون ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقدير التكاليف

٣٠٨,٤ دولارات

متطوعو الأمم المتحدة

١٦٥ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف ستة من متطوعي الأمم المتحدة المقترحين. وقد طُبق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة، وهو يعكس إمكانية توظيف المتطوعين بسرعة نسبية، بالنظر إلى الجمع الحالي لمتطوعي الأمم المتحدة الذين كانوا يعملون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقدير التكاليف

٥٩١,٨ دولارا

المساعدة المؤقتة العامة

١٦٦ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتصلة بـ ١٦٠ وظيفة دولية مؤقتة و ١٨٥ وظيفة وطنية مؤقتة لفترة الشهرين والنصف الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد طُبق معدل شغور بنسبة ٣٢ في المائة على فترة الشهرين والنصف. وقد وضعت الوظائف المؤقتة بصفة مؤقتة عقب موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات من أجل أنشطة البدء. ولذلك، فمن المتوخى الاستعاضة عن جميع الوظائف المؤقتة بوظائف ثابتة، رهنا بموافقة الجمعية العامة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (انظر الفقرتين ١٦٣ و ١٦٤ أعلاه).

تقدير التكاليف

١٥٩٤,٩ دولارا

الأفراد المقدمون من الحكومات

١٦٧ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بنشر ٣٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات. وقد طُبق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة، يأخذ في الاعتبار إمكانية توظيف موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات الذين كانوا يعملون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقدير التكاليف

٢٥٥,٦ دولارا

الخبراء الاستشاريون

١٦٨ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الاستشارية لتقديم الدعم التقني إلى منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، وتوفير المشورة التقنية للبعثة في دعمها لتنفيذ خطة التطوير الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية ٢٠١٧-٢٠٢١.

تقدير التكاليف

١ ١٦٠,٠ دولاراً

السفر في مهام رسمية

١٦٩ - يعكس الاعتماد تحت هذا البند احتياجات السفر في مهام رسمية في ١٩٠٩ رحلات، تشمل ٨٢٧ رحلة داخل البعثة و ٨٢ رحلة منطقة البعثة. وتكون غالبية الرحلات المقررة لأنشطة فنية، بما في ذلك الرحلات المقررة من قبل الأفرقة المتنقلة المشتركة التي ستسافر إلى تسع مناطق للقيام بأنشطة التوعية السياسية والدعوة والإنذار المبكر والرصد. وستضطلع ثلاثة أفرقة متنقلة يضم كل منها ٤ أربعة موظفين بما مجموعه ست زيارات شهريا إلى إحدى المقاطعات لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام.

تقدير التكاليف

٩ ٠٥٢,٩ دولاراً

المرافق والبنى التحتية

١٧٠ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة باستئجار أماكن العمل التي تستخدمها البعثة، والمرافق والتخلص من النفايات، وخدمات الأمن، وقطع الغيار، واللوازم، والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وتستند الاحتياجات المقدرة إلى افتراض أن الخدمات الأمنية سيعهد بها إلى متعاقدين تجاريين. وعند الاقتضاء، تستند الاحتياجات المقدرة إلى أحكام وشروط العقود القديمة المبرمة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي تنقل إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أو تُقلَّص أو تُمدَّد أو تُعدَّل حسب الضرورة. وتشمل الاحتياجات من الموارد اعتمادات بقيمة ٢,٥ مليون دولار لوقود المولدات الكهربائية، الأمر الذي يعكس بنية تحتية أصغر بالمقارنة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويستند متوسط التكلفة الذي يبلغ ٠,٦٩ دولار للتر الواحد إلى أحدث أسعار الوقود السائدة في السوق المحلية.

تقدير التكاليف

١ ١١٩,٤ دولاراً

النقل البري

١٧١ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة بتشغيل ٢٩١ من مركبات ومعدات النقل البري. وهي تتألف من ١٧٧ مركبة ركاب خفيفة و ١١٤ مركبة للأغراض الخاصة من قبيل البضائع والوقود وعربات الإطفاء وسيارات الإسعاف والمركبات المدرعة، إضافة إلى المعدات الهندسية ومعدات مناولة العتاد. وتشمل الاحتياجات من الموارد اعتمادات متعلقة بقطع الغيار وتأمين المسؤولية والوقود والزيوت ومواد التشحيم. ومن المقرر نقل جميع المركبات من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ولذلك لم ترصد أي اعتمادات لاقتناء مركبات جديدة. ومن المتوقع أيضاً أن يعهد بخدمات الإصلاح والصيانة إلى متعاقدين تجاريين. وتشمل الاحتياجات من موارد الوقود والزيوت ومواد التشحيم اعتمادات لقيمة مقدرة تبلغ ٢٦٧ ٥٦٦ لتراً من

الوقود بمتوسط تكلفة ٠,٦٩ دولار للتر الواحد، استناداً إلى أحدث أسعار الوقود السائدة في السوق المحلية.

تقدير التكاليف

٦ ٥٥٣,٤ دولاراً

### العمليات الجوية

١٧٢ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة باستئجار ثلاث طائرات وما يتصل بها من تكاليف، وهي تتألف من طائرة مدنية واحدة ثابتة الجناحين تملك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الوقت الراهن عقداً بشأنها وطائرتين مدنيتين عموديتين متوسطتين للأغراض العامة ستبرم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي عقدين بشأنهاما للاستعاضة عن طائرتين عموديتين قدمهما في السابق بلدان مساهمان بقوات في بعثة الأمم المتحدة بموجب طلب توريد.

تقدير التكاليف

٢ ٤٧١,٣ دولاراً

### الاتصالات

١٧٣ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات التجارية، وصيانة وإصلاح معدات الاتصال المتوفرة وقطع الغيار وخدمات الإعلام. ومن المتوقع أن تستخدم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي معدات اتصالات منقولة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولذلك لم ترصد أي اعتمادات لاقتناء مركبات جديدة.

تقدير التكاليف

١ ١٧٢,٢ دولاراً

### تكنولوجيا المعلومات

١٧٤ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات على أساس المعدلات القياسية المطبقة على عدد المكاتب المقرر. وتشمل الاحتياجات المقدرة أيضاً اعتمادات للصيانة والتصليح، إضافةً إلى قطع الغيار. ولا تشمل المبالغ اللازمة تكاليف اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات لأنه من المتوقع أن تستخدم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي معدات منقولة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقدير التكاليف

٤٢٦,٠ دولاراً

### الشؤون الطبية

١٧٥ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الطبية واللوازم الطبية الموحدة لتشغيل وصيانة عبادة ومستوصف من المستوى الأول مملوكين للأمم المتحدة ودعم المرافق الطبية المملوكة للوحدات.

تقدير التكاليف

٨ ٨٥٦,٧ دولاراً

### اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

١٧٦ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة بلوازم وخدمات ومعدات أخرى. وتتصل الاحتياجات المقدرة في المقام الأول ببرامج الحد من العنف المجتمعي (٤,٥ ملايين دولار) وغيرها من الأنشطة البرنامجية (٣,٥ ملايين دولار). ويرد في الفقرات ١٤٩ إلى ١٥٦ أعلاه شرح لبرنامج الحد من العنف المجتمعي والأنشطة البرنامجية الأخرى.

تقدير التكاليف

١ ٠٠٠,٠٠٠ دولار

المشاريع السريعة الأثر

١٧٧ - يعكس الاعتماد بموجب هذا البند الاحتياجات المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر والمشاريع الصغيرة الحجم والسريعة التنفيذ من أجل تحسين البنية التحتية وتوفير المعدات اللازمة لمؤسسات العدالة والأمن في المقاطعات العشر جميعها. فبتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الهايتي، تمكن المشاريع البعثة من تعزيز وبناء الثقة مع السكان المحليين، ومن ثم تحسين البيئة من أجل تنفيذ الولاية بفعالية.

#### رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٧٨ - ترد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي:

(أ) الموافقة على أن تستخدم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الحساب الخاص الذي أنشئ من أجل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛

(ب) رصد مبلغ ١٠٠ ١٨٢ ٩٣ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الأشهر الثمانية والنصف الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ويشمل ذلك مبلغ ٢٥ مليون دولار الذي أُذِنَ به سابقاً للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(ج) قسمة مبلغ قدره ٦٠٠ ٧٧٥ ٦٥ دولار كأفضية مقررة للإنفاق على البعثة في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

(د) قسمة مبلغ قدره ٥٠٠ ٤٠٦ ٢٧ دولار كأفضية مقررة للفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمعدل شهري يبلغ ٦٠٠ ٩٦٢ ١٠ دولار، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

## المرفق الأول

## التعريفات

## ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر

الفرع الأول):

- **إنشاء وظيفة** - يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما يلزم توفير موارد إضافية ولا يتسنى نقل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة محددة بأي طريقة أخرى في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة** - يقترح أن تتولى وظيفة معتمدة كان الغرض منها تأدية مهمة معينة تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا صلة لها بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن إعادة ندب وظيفة قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فهي لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة** - يُقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة** - يقترح أن يعاد تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغيراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة** - يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد هناك حاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة** - ترد فيما يلي ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف:
  - o تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يُقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام المنوطة بها ذات طابع مستمر.
  - o تحويل عقود المتعاقدين الأفراد أو الأفراد الذين يعملون بموجب عقود شراء إلى وظائف موظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتوافق مع الفقرة ١١ من الجزء ثامناً من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل عقود المتعاقدين الأفراد أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف موظفين وطنيين.
  - o تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف الموظفين الدوليين المعتمدة إلى وظائف موظفين وطنيين.

## باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

- يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير العامل الأكبر الذي يسهم بمفرده في كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناتجة من تغير حجم الولاية أو نطاقها، أو من تغير الإنجازات المتوقعة حسب ما تقتضيه الولاية.
  - **العوامل الخارجية:** الفروق الناتجة من أطراف أو ظروف خارجة عن الأمم المتحدة.
  - **معايير التكاليف:** الفروق الناتجة من أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
  - **الإدارة:** الفروق الناتجة من إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استقدام الموظفين).





## المرفق الثالث

## معلومات بشأن اعتمادات التمويل والأنشطة الخاصة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
إحراز تقدم في تنفيذ التشريعات الرئيسية، وفي عمل مؤسسات العدالة الرئيسية وهيئاتها الرقابية	• وضع خطط إصلاح استراتيجي لقطاع سيادة القانون	• دعم خطة العدالة الاستراتيجية في هايتي (٢٠١٧-٢٠٢١) - التوجيه المتواصل والهدف: ٣ حلقات عمل	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك
تخطيط نظام العدالة في هايتي لتنفيذ التشريعات الرئيسية مثل وضع قانون جنائي، وقانون للإجراءات الجنائية، وقانون لتقديم المعونة القانونية، وقانون لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه	• تخطيط نظام العدالة في هايتي لتنفيذ التشريعات الرئيسية مثل وضع قانون جنائي، وقانون للإجراءات الجنائية، وقانون لتقديم المعونة القانونية، وقانون لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه	• تحديث تقييم قدرات المحاكم ومهامها واستعراض النفقات لتلبية احتياجات قطاع العدالة	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك
عمليات فعالة لمكتب المعونة القانونية وولاية قضائية نموذجية واحدة	• تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل والسلامة العامة والمجلس الأعلى للقضاء في إدارة الموارد البشرية، والتوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية، وتنفيذ عمليات تقييم الأداء، والمشترقيات، وإدارة الأصول (الهدف إقامة دورتي تدريبي وعملية توجيه يومي مستمر)	• تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل والسلامة العامة والمجلس الأعلى للقضاء في إدارة الموارد البشرية، والتوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية، وتنفيذ عمليات تقييم الأداء، والمشترقيات، وإدارة الأصول (الهدف إقامة دورتي تدريبي وعملية توجيه يومي مستمر)	الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الآلية: برنامج مشترك
تدريب مكثف للقضاة (الهدف ٢٥) والمدعين العامين (٥٠) وتدريب مشترك يشمل الشرطة (٥٠) وحرس السجون (٢٥) لمعالجة نظام العدالة الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والجنساني وكل ما يتصل بذلك من أحكام	• تدريب مكثف للقضاة (الهدف ٢٥) والمدعين العامين (٥٠) وتدريب مشترك يشمل الشرطة (٥٠) وحرس السجون (٢٥) لمعالجة نظام العدالة الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والجنساني وكل ما يتصل بذلك من أحكام	• تدريب مكثف للقضاة (الهدف ٢٥) والمدعين العامين (٥٠) وتدريب مشترك يشمل الشرطة (٥٠) وحرس السجون (٢٥) لمعالجة نظام العدالة الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والجنساني وكل ما يتصل بذلك من أحكام	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الآلية: برنامج مشترك
إنشاء محكمة لقضاء الأحداث للطفولة	• إنشاء محكمة لقضاء الأحداث للطفولة	• إنشاء محكمة لقضاء الأحداث للطفولة	الجهة الرائدة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الآلية: برنامج مشترك

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		• وضع خطة للتفتيش القضائي	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك
		• دعم تنفيذ برنامج معونة قانونية توفره الدولة بوصفه استراتيجية لتخفيض مستدام في الاحتجاز المطول قبل المحاكمة	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك وبرنامج الحد من العنف المجتمعي
تحسينات في القدرات المتعلقة بالإدارة والتنظيم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والعمليات في مديرية إدارة السجون، بما في ذلك أحوال السجون	إنفاذ قانون السجون وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ قيام مديرية إدارة السجون بتنفيذ سياسات إعادة الإدماج والسياسات الجنسانية بما في ذلك بناء القدرات في مجال إدارة السجون المستجيبة للمنظور الجنساني	• تكلفة تنفيذ مديرية إدارة السجون للخطة الاستراتيجية للتنمية ٢٠١٧-٢٠٢١ والتوجيه بشأن السياسات الجنسانية وسياسة إعادة الإدماج الاجتماعي وتوفير الدعم لها	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك
		• وضع استراتيجية للدعوة من أجل رفع مديرية إدارة السجون إلى مستوى إدارة مركزية	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك
		• وضع استراتيجية توظيف لمديرية إدارة السجون، والشروع في وضع استراتيجية تدريب مخصص لتحقيق زيادة تمثيل المرأة في حرس السجون	الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة الآلية: برنامج مشترك
		• مواءمة نظام إدارة بيانات المحاكم ونظم مسك دفاتر السجون بغية إنشاء نظام موحد لإدارة البيانات في قطاع السجون (بدءاً في ٣ مواقع تجريبية)	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الآلية: برنامج مشترك

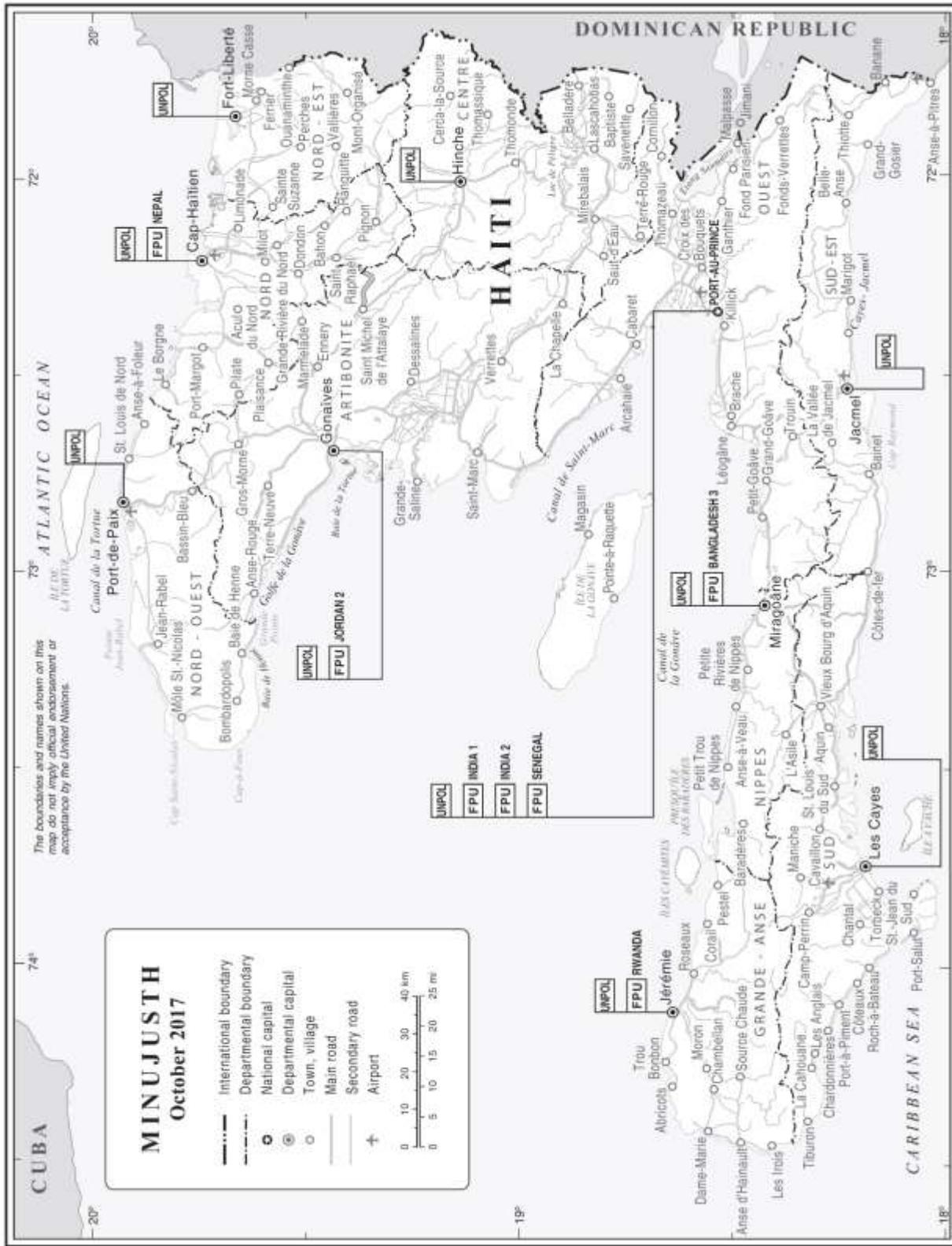
الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم الدعم إلى منظمات مختارة من المجتمع المدني لتنفيذ برامج إعادة الإدماج المراعية للمنظور الجنساني في سجون نموذجية مختارة</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير الدعم لمكاتب المعونة القانونية والآليات الأخرى للمعونة القانونية ومساعدة النساء والفتيات داخل السجون (الهدف سجنان للتنفيذ التجريبي من أجل الوصول إلى ١٠٠ امرأة)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم تدريب وتوجيه الإدارة الوسطى في مديرية إدارة السجون لتحسين الكفاءة والقدرات (٥٠ مستفيداً)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: البرنامج المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري</p>
تحسين القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية	تنفيذ التشريعات الرئيسية وخطط الإصلاح الاستراتيجي، مثل القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه والخطوة الاستراتيجية لتنمية الشرطة الوطنية الهايتية ٢٠١٧-٢٠٢١	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز الإطار القانوني للشرطة الوطنية الهايتية بما في ذلك مواءمة القوانين القائمة والمراسيم والإجراءات التشغيلية، بما يشمل المعايير السياسية والتنفيذية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والتحرش الجنسي</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة</p> <p>الآلية: البرنامج المشترك</p>
	تشديد البنية التحتية للشرطة الوطنية الهايتية أو تجديدها		
	تعزيز قدرة إدارة مكافحة الشغب في الشرطة الوطنية الهايتية من خلال توفير معدات متخصصة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير الدعم لإعادة هيكلة الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاحها، بما في ذلك إضفاء طابع اللامركزية عليها (فيما يتعلق بالمشورة المهنية وتيسير إقامة حلقتي عمل)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: فريق الأمم المتحدة القطري</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك الخطوة الاستراتيجية المراعية للاعتبارات الجنسانية المرتبطة بالميزانية السنوية لخطوة الاستراتيجية لتنمية الشرطة الوطنية الهايتية ٢٠١٧-٢٠٢١ من خلال القدرة الاستشارية</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز المجلس الاستشاري للمرأة في الشرطة الوطنية الهايتية</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم زيادة القدرات المؤسسية (الموارد البشرية والتوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية، والإدارة، وإدارة الأصول، والشؤون المالية والمحاسبة، والتخطيط، والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية)</li> </ul>	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تدريب (١٠٠ ضابط) على حقوق المرأة في مجال إقامة العدل، والعنف الجنسي والجنساني، والأحكام الواردة في القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون السجون، وقانون المعونة القانونية، ومشروع قانون المساواة بين الجنسين، والقانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع خطة عمل لتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة الوطنية الهايتية بالتنسيق مع مكتب حماية المواطنين</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على تشغيل وإدارة البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني (تحديد خطوط الأساس لقياس عدد القضايا)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز القدرة على التحقيق الجنائي، والقيام بعمليات توقيف وفقاً لمذكرات توقيف صادرة، والتصدي للجريمة المنظمة والاتجار عن طريق التدريب (الهدف ٢٠٠ ضابط)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآلية: برنامج مشترك</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم الشرطة الوطنية الهايتية في وضع جدول زمني للتدريب عن طريق القدرات الاستشارية اليومية</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدعم التقني لمراقبة وتسجيل الأسلحة النارية/الأسلحة في أيدي المدنيين من خلال القدرات الاستشارية</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>الآلية: البرنامج المشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدعم التقني والاستشاري لتعزيز آليات إدارة إعادة المواطنين الهايتيين الدولية للهجرة</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم تجديد أو إصلاح خمسة متاجر تعاونية</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
	تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم والمجتمع المدني على مستوى المعنية بحقوق المرأة، بغية تعزيز المساواة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الهايتية فيما يتعلق بحقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المعنية بحقوق المرأة، بغية تعزيز المساواة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الهايتية، من خلال التدريب وحلقات العمل وبناء قاعدة بيانات لإدارة القضايا</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير التدريب والمساعدة التقنية لمكتب حماية المواطنين (6 دورات تدريبية)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي</p> <p>الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>الآلية: برنامج مشترك</p>

- إعداد حملة للتعبئة الاجتماعية والتوعية القانونية (حملة واحدة) لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له في أوساط الجمهور ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بسبل منها إجراء دراسات استقصائية وتنظيم مناقشات جماعية مركزة وإقامة حوارات
  - دعم حكومة هايتي في الوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير إلى الآليات والهيئات المعنية بصكوك حقوق الإنسان بشأن تنفيذ توصياتها (حلقتنا عمل وتوفير التوجيه خلال تأدية العمل)
  - دعم إعادة إطلاق خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان بالتشاور الشامل والمنصف مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (حلقتنا عمل والتوجيه أثناء العمل)
  - دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين من خلال تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات المعنية بشؤون المرأة لتحديد ومعالجة القوانين التمييزية ضد المرأة، وبناء القدرات في مجال تقنيات التحقيق القائم على نوع الجنس، ونوع الجنس وإدارة العدالة (3 دورات تدريبية وحلقتنا عمل)
  - دعم منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز قدراتها على مستوى الاستراتيجيات/السياسات ومستوى العمليات لتشمل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب في قطاعي العدالة والأمن (إقامة دوري تدريب وتوفير التمويل)
- الجهة الرائدة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة  
الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي  
الآلية: برنامج مشترك
- الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي  
الشركاء: فريق الأمم المتحدة القطري  
الآلية: برنامج مشترك
- الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي  
الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة  
الآلية: برنامج مشترك
- الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة للمرأة  
الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي  
الآلية: برنامج مشترك
- الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي  
الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
الآلية: برنامج مشترك

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير المساعدة التقنية والتمويل لمقدمي المعونة القانونية في منظمات المجتمع المدني مع التركيز على النساء والفتيات والفئات الأكثر ضعفاً</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الآلية: برنامج مشترك</p>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة ٢٠١٧-٢٠٢١ فور اعتمادها (حسب الاقتضاء في ولايات قضائية مختارة)</li> </ul>	<p>الجهة الرائدة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الآلية: برنامج مشترك</p>



Map No. 4578 UNITED NATIONS October 2017  
 Department of Field Support  
 Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)